Republic of Yemen
The National Commission to Investigate
Alleged Violations to Human Rights - (Aden)

الجمهورية اليمنية
اللجنة الوطنية للتحقيق في ادعاءات
انتهاكات حقوق الإنسان - عدن

التقرير السابع عن أعمال اللجنة الوطنية للتحقيق في ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان في اليمن

للفترة من ٢٠١٩/٢/١م وحتى ٢٠١٩/٧/٣١م

www.nciye.org

التقرير السابع الصادر عن
اللجنة الوطنية للتحقيق في ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان

للفترة من ٢٠١٩/٢/١م وحتى ٢٠١٩/٧/٣١م

المحتويات

أولا: المقدمة ٥
ثانيا: المنهجية ٥
ثالثا : السياق ٦
رابعا: علاقة اللجنة مع الجهات ذات الصلة بعملها ٩
١- الحكومة اليمنية: ٩
٢- التحالف العربي لدعم الشرعية ٩
٣- جماعة الحوثي ٠١
٤- السلطة القضائية ٠١
٥- منظمات المجتمع المدني ١١
٦- المفوضية السامية لحقوق الإنسان ١١
خامسا: أهم الأعمال التي أنجزتها اللجنة في مجال الرصد والتوثيق والتحقيق خلال الفترة التي يغطيها التقرير ١٢
سادسا: نتائج التحقيقات التي أجرتها اللجنة: ١٣
القسم الأول : نماذج لأهم التحقيقات التي قامت بها اللجنة في الانتهاكات المتعلقة بالقانون الدولي الإنساني: ١٣
أولا: قتل وإصابة المدنيين ١٣
ثانيا: تجنيد الأطفال ٢٢
ثالثاً: زراعة :الألغام ٢٤
رابعاً : التهجير القسري ٢٦
القسم الثاني: نتائج التحقيقات التي أنجزتها اللجنة في الانتهاكات المتعلقة بالقانون الدولي لحقوق الإنسان ٢٨
أولا: القتل خارج إطار القانون: ٢٨
ثانيا: الاعتقال التعسفي والاختفاء القسري ٣٣
ثالثا: التعذيب وسوء المعاملة: ٣٨
رابعا: تفجير المنازل: ٤٠
القسم الثالث: الانتهاكات المتعلقة بالنساء: ٤٣
القسم الرابع : قصف الطائرات الأمريكية بدون طيار (الدرونز) ٤٧
سابعا : التحديات ٤٩
ثامنا: التوصيات ٥٠

أولا: المقدمة

تستمد اللجنة الوطنية للتحقيق في ادعاءات انتهاكات حقوق الانسان ولايتها في التحقيق في كافة انتهاكات حقوق الإنسان التي يرتكبها مختلف أطراف النزاع على جميع أراضي الجمهورية اليمنية من القرار الجمهوري رقم (١٤٠) لسنة ٢٠١٢م بالإضافة الى توصيات مجلس الامن الدولي و قرارات مجلس حقوق الانسان ذات الصلة والتي كان آخرها القرارين رقم (١٦/٣٩) و (٢١/٣٩) الصادرين بتاريخ ٢٠١٨/٩/٢٩م.

يتضمن هذا التقرير موجز عن أبرز أعمال وأنشطة اللجنة خلال الفترة من ٢٠١٩/٢/١م وحتى ٢٠١٩/٧/٣١م ويسلط الضوء على أعمال الرصد والتوثيق والتحقيق التي قامت بها اللجنة في جميع المناطق اليمنية وأهم الأعمال التي أنجزتها خلال هذه الفترة، كما تم إبراز التحديات والصعوبات التي تواجهها والتوصيات التي توجهها إلى كافة أطراف النزاع والجهات الأخرى، لما فيه حماية حقوق الانسان والحد من الانتهاكات التي تطال عموم اليمنيين.

تهدف اللجنة من خلال هذا التقرير الى إطلاع الرأي العام المحلي والدولي على آخر تطورات حالة حقوق الانسان والوضع الإنساني في اليمن وذلك عبر بيان الانتهاكات التي قامت اللجنة برصدها والتحقيق فيها خلال فترة التقرير وعرض لنماذج عدد من الانتهاكات المتعلقة بالقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الانسان التي حققت فيها اللجنة مرفقة بنتائج التحقيقات التي توصلت اليها.

يعد هذا التقرير مكملا ومتصلا للتقارير السابقة التي أصدرتها اللجنة وجزء لا يتجزأ منها خصوصا فيما يتعلق ببيان الولاية والإطار القانوني والمنهجية وأساليب العمل .

ثانياً: المنهجية

تؤكد اللجنة على التزامها بالمنهجيّة والمعايير والمبادئ المعمول بها في لجان التحقيق الدولية المماثلة ومن أهمها الشفافية والاستقلالية والحياد والموضوعية والمهنية والسرية ، ووفقا لما ينص عليه قرار إنشاء اللجنة رقم (١٤٠) لسنة ٢٠١٢م في الفقرة (ج) من المادة (٢) والذي يلزم اللجنة بأداء مهامها وفقا للمعايير الدولية والتشريعات الوطنية والعهود والمواثيق المصادق عليها من قبل الجمهورية اليمنية.[١]

حرصت اللجنة على رصد وتوثيق كافة الانتهاكات المرتكبة على أراضي الجمهورية اليمنية من قبل جميع الأطراف حيث يتم رصد وتوثيق مختلف الانتهاكات من قبل راصدي اللجنة المنتشرين في عموم محافظات الجمهورية ، كما يتم تلقي البلاغات بالانتهاكات من منظمات المجتمع المدني ومن خلال الشكاوى المباشرة التي تصل الى مقر اللجنة أو موقعها الإلكتروني على شبكة الانترنت.

تقوم اللجنة بإجراء المقابلات المباشرة مع الضحايا وذويهم وشهود العيان والاستماع الى إفادات المبلغين كما تقوم بالاستعانة بالخبراء في مجال الأسلحة والأدلة الجنائية والطب الشرعي وفقا لما هو متاح لها والامكانيات المحدودة التي لديها.

تعتمد اللجنة على النزول الميداني إلى مواقع الانتهاكات والمناطق التي يشتعل فيها النزاع المسلح سواء من خلال النزول المباشر للأعضاء والمحققين المساعدين في المناطق التي تقع تحت سيطرة الحكومة الشرعية ، أو من خلال الراصدين المتواجدين في المحافظات التي تقع خارج نطاق سيطرة الحكومة الشرعية.

١- القرار الجمهوري رقم (١٤٠) لسنة ٢٠١٢م وتعديلاته

ثالثا : السياق

شهدت اليمن خلال الفترة التي يغطيها التقرير عدداً من الأحداث والمتغيرات الهامة سواء على الصعيد السياسي والعسكري[٢] او الاقتصادي والاجتماعي ومن المؤكد ان هذه الاحداث قد عكست نفسها على الوضع العام لحقوق الإنسان ، ومن أهم التطورات التي شهدتها اليمن خلال الفترة التي يغطيها التقرير ما يلي:

١- على الصعيد السياسي :

منذ اتفاق ستوكهولم في منتصف ديسمبر الماضي لم تعقد الأطراف اليمنية أي جولة مفاوضات بشأن إحلال السلام في اليمن وانحصرت الجهود التي يبذلها المبعوث وزياراته المتكررة الى عدن وصنعاء والرياض في محاولة إقناع الأطراف بتنفيذ اتفاق السويد بشان مدنية الحديدة الذي لم يتم تحقيق أي تطور يذكر في تنفيذه حتى كتابة هذا التقرير فيما عدا اجتماعات اللجنة المكلفة بإعادة الانتشار وإعلان رئيس لجنة المراقبين الدوليين بشأن إعادة الانتشار عن توصل الطرفين إلى إتفاق على التفاصيل التشغيلية لعملية إعادة الانتشار وبحسب إحاطة المبعوث المقدمة إلى مجلس الامن في ١٨يوليو٢٠١٩ لاتزال هناك عقبة رئيسية تحول دون تنفيذ الاتفاق وهي الاتفاق على قوات الامن المحلية بشكل خاص وكذلك قضية الإيرادات المتعلقة بالميناء، اما فيما يخص موضوع ما يسمى بـ(الأسرى) والمعتقلين فقد عقدت اللجنة المكلفة بهذا الملف اجتماع لها في العاصمة الأردنية عمان برعاية مكتب مبعوث الأمين العام بتاريخ ٢٠١٩/٢/٥م وفيما عدا هذا الاجتماع لم يحرز هذا الملف أي تقدم.

على صعيد آخر يعتبر انعقاد مجلس النواب في سيئون في شهر ابريل ٢٠١٩م من اهم التطورات السياسية التي شهدتها اليمن خلال الفترة التي يغطيها التقرير وبرغم أن جدول اعمال المجلس اقتصر على إعادة تشكيل هيئة رئاسة المجلس وإقرار الموازنة العامة للدولة للعام٢٠١٩م ومن ثم علق اعماله على أن يعاود الاجتماع بعد حين حسب بيان المجلس إلا أن إعادة دور السلطة التشريعية كان له أثره الإيجابي في إحياء الامل لدى المواطنين في إمكانية إعادة تفعيل الدولة بجميع سلطاتها واعتبار ذلك خطوة في طريق عودة الحياة السياسية في اليمن لوضعها الطبيعي.

يبقى إستئناف رئيس الجمهورية والحكومة لممارسة المهام المنوطة بهم من العاصمة المؤقتة عدن هي الخطوة التي ينتظرها الجميع كإجراء لازم ومهم لتفعيل سلطة الدولة ولعمل المؤسسات بالشكل الطبيعي بما في ذلك المؤسسات الأمنية والعسكرية وجميع المؤسسات المعنية بإنفاذ القانون.

٢- على الصعيد العسكري

شهد الوضع في اليمن تطورات محدودة في الجانب العسكري حيث استمرت المواجهات بشكل متقطع تبادل خلالها الأطراف الهجمات في محافظات تعز ومأرب وصنعاء والحديدة وصعدة والبيضاء والضالع، ورغم محدودية التقدمات التي تحققت للأطراف على الأرض[٣] – خلال الفترة التي يغطيها التقرير- إلا أن استمرار النزاع المسلح أدى الى سقوط العديد من الضحايا المدنيين في كافة المناطق خصوصا في امانة العاصمة ومحافظات تعز والحديدة والضالع والجوف وغيرها من المناطق .

من جانب آخر شهد الوضع العسكري – خلال الفترة التي يغطيها التقرير – تطوراً ملحوظاً فيما يتعلق

٢- أثناء كتابة التقرير شهدت محافظة عدن اندلاع عدد من المواجهات في مطلع أغسطس ولأن الفترة التي يغطيها التقرير محددة حتى نهاية يوليو ٢٠١٩م فإن اللجنة ستتناول ما قامت به من تحقيقات بشأن أحداث أغسطس في محافظة عدن في تقريرها القادم.

٣- حققت القوات الحكومية بعض التقدمات في محافظات صعدة والضالع وتعز فيما حققت جماعة الحوثي بعض التقدم في مديرية ذي ناعم بمحافظة البيضاء

بالهجمات التي تشنها جماعة الحوثي بواسطة الطائرات المسيرة وعمليات القصف بالصواريخ الباليستية ، حيث شملت هذه الهجمات العديد من الأهداف في داخل وخارج الأراضي اليمنية وأدت إلى سقوط العديد من الضحايا وتدمير بعض الاعيان المدنية والعسكرية[٤].

٣- على الصعيد الأمني

شهد الوضع الأمني - خلال الفترة التي يغطيها التقرير- العديد من الاحداث التي أثرت على الوضع العام لحياة المواطنين في اليمن وعلى وضع حقوق الانسان خاصة وشمل ذلك العديد من المناطق سواء الخاضعة للحكومة الشرعية أو التي تسيطر عليها جماعة الحوثي.

فيما يتعلق بالمناطق التي تقع تحت سيطرة جماعة الحوثي فقد استكملت جماعة الحوثي في مطلع شهر مارس الماضي سيطرتها الأمنية والعسكرية على مديريات حجور في محافظة حجة وقامت بنشر مسلحيها في المنطقة وقد صاحب ذلك قيام الجماعة بالعديد من عمليات الاخفاء القسري والاعتقال التعسفي وتفجير المنازل، كما شهدت المنطقة عمليات نزوح وتهجير للعديد من المواطنين الى المناطق المجاورة، من جهة أخرى استمر إستيلاء عناصر الجماعة على جميع الأجهزة والمرافق الأمنية التابعة للدولة وأصبحت هذه العناصر تقوم بممارسة الاعتقالات والمداهمات وغيرها من الانتهاكات الأخرى باعتبارها مكلفة وتابعة تنظيميا لقيادة جماعة الحوثي وتحت امرة وقيادة مشرفي الجماعة وليس باعتبارها تمثل سلطة الامر الواقع مما أدى الى تضاؤل ما تبقى من الملامح الشكلية للدولة ، كما استمرت عملية الاختطافات والاعتقالات الممنهجة للنساء[٥] والناشطين المدنيين والإعلاميين التي تنفذ من قبل بعض القيادات الأمنية في جماعة الحوثي خصوصا في العاصمة صنعاء وفي تطور ملحوظ فيما يتعلق بملف الاعتقالات وما يمكن اعتباره خرق للاتفاق الخاص بما يسمى بتبادل الأسرى والمعتقلين المتفق عليه في السويد برعاية مبعوث الأمين العام قامت جماعة الحوثي بإحالة ٣٦ شخصاً من المعتقلين لديها وجميعهم من النشطاء الحقوقيين والسياسيين والإعلاميين والاكاديميين إلى ما يسمى بالمحكمة الجزائية المتخصصة في صنعاء[٦] بتهم متعددة منها التخابر مع العدو وغيرها من التهم ، وتم الحكم على ٣٠ شخص من المعتقلين بالإعدام وهو إجراء أدانه الأمين العام للأمم المتحدة ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الانسان و جميع المنظمات الدولية والمدافعين عن حقوق الانسان في داخل وخارج اليمن ومما لاشك فيه أن هذا الاجراء من قبل جماعة الحوثي سيشكل عائق أمام أي محاولة لتنفيذ اتفاق ستوكهولم خصوصا في جانبه المتعلق باتفاق تبادل ما يسمى بـ(الأسرى) والمعتقلين.

من جهة أخرى ونتيجة لعدم تبعية جميع الأجهزة الأمنية والوحدات العسكرية في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة الشرعية لقيادة موحدة ، فقد شهدت المناطق التي تقع تحت سيطرة الحكومة الشرعية العديد من الاحداث الأمنية التي ألقت بظلالها على وضع حقوق الانسان في هذه المناطق، حيث شهدت محافظة تعز خلال شهري مارس وابريل ٢٠١٩ م مواجهات عنيفة داخل مدينة تعز وبالتحديد في احياء المدينة القديمة وبعض الاحياء المجاورة لها بين عناصر ما يسمى بالحملة الأمنية المكلفة من اللجنة الأمنية بالمحافظة وافراد من كتيبة أبو العباس التابعة للواء ٣٥ سقط نتيجتها عدد من الضحايا المدنيين من أبناء المنطقة واسفرت الحملة عن ابرام اتفاق تم بموجبه خروج عناصر كتائب أبو العباس من

٤- أعلنت جماعة الحوثي عن تنفيذ عدد من الهجمات بواسطة الصواريخ البالستية و الطائرات المسيرة على مطارات ومرافق مدنية ومنشئات بترولية في المملكة العربية السعودية ودولة الامارات العربية المتحدة كما سقط عدد من القادة العسكريين في شهر يناير الماضي نتيجة استهدافهم بواسطة احدى الطائرات المسيرة قي قاعدة العند.

٥- أفردت اللجنة في هذا التقرير قسم خاص تناولت فيه عدد من نماذج انتهاكات حقوق الانسان ضد النساء من قبل كافة الأطراف.

٦- أصدر مجلس القضاء الأعلى في عدن رقم (١٥) لسنة ٢٠١٨م قضى بنقل المحكمة الجزائية والشعبة الاستئنافية في صنعاء إلى محافظة مأرب واعتبار كل ما يصدر عن محكمة صنعاء منعدما لعدم ولاية المحكمة وبطلان تشكيلها.

مدينة تعز وإعادة انتشارهم في منطقة الكدحة بمديرية المعافر بمحافظة تعز.

كما شهدت محافظة شبوة في منتصف شهر يونيو ٢٠١٩م اندلاع مواجهات مسلحة في مدينة عتق عاصمة المحافظة بين الأجهزة الأمنية وبعض الوحدات العسكرية التابعة للحكومة الشرعية في المحافظة وعناصر ما يسمى بقوات النخبة الشبوانية وذلك بسبب محاولة عناصرها اقتحام بعض المقرات الحكومية والتمركز فيها واستحداث بعض النقاط الأمنية في مدينة عتق وقد تسببت هذه المواجهات في إقلاق الأمن والسكينة العامة في مدنية عتق وإثارة الرعب والهلع بين المواطنين ولم يسفر عنها سقوط أي ضحايا من المدنيين وانتهت هذه المواجهات بإبرام اتفاق بين قيادة السلطة المحلية بالمحافظة وقيادة قوات التحالف في بلحاف يقضي بسحب أي نقاط أمنية أو استحداثات عسكرية تمت من قبل أي طرف في المدنية ، كما شهدت محافظة شبوة في وقت لاحق من شهر يونيو قيام مسلحين بتفجير أنبوب نقل النفط الخام الممتد من مديرية جردان إلى ميناء النشيمة ويعد التفجير هو الثاني من نوعه الذي يستهدف أنبوب النفط خلال نفس الشهر.

وعلى نفس الصعيد شهدت منطقة المنين بمحافظة مأرب خلال النصف الأول من شهر يوليو٢٠١٩م مواجهات مسلحة ما بين وحدات من الأجهزة الأمنية في المحافظة ومجموعة من أبناء قبائل الاشراف وبعض أبناء القبائل الأخرى المنظمين اليهم نتج عن ذلك سقوط عدد من القتلى والجرحى من الجانبين، كما أدت الاشتباكات الى نزوح بعض سكان المنازل اثناء المواجهات الى المناطق المجاورة ، وبتاريخ لاحق من نفس الشهر صرحت قيادة امن المحافظة عن قيامها باعتقال عدد ٥٣ شخص على ذمة المواجهات وانه تم الافراج عن ١٦ شخص وإحالة ٣٧ شخص إلى النيابة الجزائية المتخصصة بمحافظة مأرب، وفي حين قابلت اللجنة أثناء زيارتها الى محافظة مأرب عدد من الموقوفين الذين تم إحالتهم فيما بعد الى النيابة العامة لاتزال التحقيقات جارية من قبل اللجنة حتى كتابة هذا التقرير بشأن ادعاءات حصول عدد من الانتهاكات بحق المواطنين من أبناء منطقة المنين من بينها سقوط قتلى وجرحى من المدنيين.

٤- على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي:

شهدت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في اليمن خلال الفترة التي يغطيها التقرير بعض التطورات من اهمها محاولات الحكومة الحد من استمرار تدهور العملة اليمنية عبر اتخاذ العديد من الإجراءات ، من بينها عقد مؤتمر للمانحين لدعم اليمن في شهر فبراير في العاصمة السويسرية جنيف استجابت فيه عدد من الدول المانحة للنداءات الإنسانية الموجهة من الأمم المتحدة لتمويل خطتها للاستجابة الإنسانية في اليمن وقد بلغ إجمالي التبرعات المعلن عنها في المؤتمر حوالي ٢,٦ مليار دولار أتت في معظمها من حكومات السعودية والامارات والكويت.

كما تم ولأول مرة منذ اندلاع النزاع المسلح عرض الموازنة العامة للدولة على مجلس النواب وإقرارها من قبل المجلس خلال انعقاده في مديرية سيئون ، كما تم تعيين محافظ جديد للبنك المركزي في شهر مارس٢٠١٩م.

وبشكل عام ونتيجة لعدم تفعيل الموارد الايرادية للدولة مثل النفط والغاز وحجم الدمار الذي لحق بالبنية التحتية واستمرار خروج عدد من المحافظات عن سلطة الدولة وعدم توريد الإيرادات الحكومية الى البنك المركزي في عدن فانه من المتوقع صعوبة استقرار العملة اليمنية مما سيؤثر بدورة على الوضع الاقتصادي العام في اليمن كما ان عدم صرف المرتبات في جميع محافظات الجمهورية واقفال

العديد من الشركات والمنشآت والمؤسسات الاقتصادية والخدمية لأبوابها وتسريح العديد من العاملين في القطاع الخاص وعدم خلق فرص عمل جديدة قد تسبب في أحداث فجوة اجتماعية وإنسانية نتيجة لذلك.

رابعا: علاقة اللجنة مع الجهات ذات الصلة بعملها:

استمرت اللجنة بالتواصل مع جميع أطراف النزاع في اليمن دون استثناء، ومع الجهات ذات العلاقة بعملها وبوضع حقوق الإنسان وكذلك التحالف العربي لدعم الشرعية وذلك بغرض تحقيق الهدف الذي أنشئت من أجله وهو التحقيق في كافة انتهاكات حقوق الإنسان والوصول إلى المعلومة الحقيقية وإلى جميع الضحايا في الجمهورية اليمنية، وخلال الفترة التي يغطيها التقرير شهدت علاقة اللجنة بالأطراف والجهات ذات الصلة بعملها التطورات التالية:

١- الحكومة اليمنية:

شهدت الفترة التي يغطيها التقرير عدداً من أنشطة التواصل والتنسيق مع عدد من الجهات المسؤولة في الحكومة اليمنية، والتي لها علاقة بعملها، خصوصا فيما يتعلق ببيانات المؤسسات الصحية والأمنية ، إضافة إلى التخاطب عبر المذكرات الرسمية مع وزراء الداخلية والدفاع في الحكومة الشرعية او عبر المقابلات المباشرة للاستفسار عن بعض وقائع انتهاكات حقوق الانسان التي يتم التحقيق فيها و المنسوبة إلى بعض الأجهزة الأمنية أو الوحدات العسكرية في المحافظات التي تخضع لسيطرة الحكومة الشرعية.

حيث عقدت اللجنة عدداً من الاجتماعات مع كلٍ من: رئيس الوزراء ، و نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية، ونائب وزير الخارجية « القائم بأعمال وزير الخارجية» والمسؤولين في الوزارات الأخرى ذات العلاقة إضافة الى اللقاء مع قيادات السلطة المحلية والأجهزة الأمنية في محافظات مأرب والجوف والضالع و تعز وشبوة وأبين تم فيها مناقشة بعض قضايا حقوق الانسان في تلك المحافظات وتقديم التوصيات المتعلقة بسبل الحماية وكفالة الحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية وتخفيف وطأة ومعاناة النزاع على المواطنين، والاستفسار على بعض حالات الاعتقال ومدى تطبيق حقوق فئة السجناء والمعتقلين التي تحقق فيها اللجنة.

وبشكل عام لازالت اللجنة تواجه صعوبة في التواصل مع الحكومة بسبب قلة تواجدها في العاصمة المؤقتة عدن وتوصي اللجنة الحكومة بجميع وزاراتها بممارسة عملها بشكل دائم من العاصمة المؤقتة عدن مما سيسهل على الحكومة القيام بمهامها الوطنية المناطة بها.

٢- التحالف العربي لدعم الشرعية

استمرارا لعملية التواصل التي تقوم بها اللجنة الوطنية مع قيادة قوات التحالف العربي بهدف الاستفسار عن بعض وقائع انتهاكات حقوق الانسان التي تم التحقيق فيها من قبل اللجنة واستلام الردود الخاصة على تلك الاستفسارات فقد قامت اللجنة- خلال الفترة التي يغطيها التقرير - بتوجيه عدداً من المذكرات المتعلقة بوقائع قصف الطيران التي تحقق فيها اللجنة وتم استلام عدداً من الردود على بعض الاستفسارات المرسلة من قبل اللجنة ,وتجدر الاشارة هنا إلى أن اللجنة قد تلقت في شهر يوليو الماضي ردودا من قيادة التحالف تضمنت قيام التحالف العربي بتقديم مساعدات طوعية لضحايا اربع وقائع قصف طيران نفذها طيران التحالف ,سبق ان تم توثيق هذه الوقائع من قبل اللجنة ومخاطبة التحالف بشأنها.

كما تم عقد لقاء بتاريخ ٢٠١٩/٦/٢٧م بين اللجنة وقائد قوات التحالف العربي جرى فيه مناقشة سبل

التسريع في آليات الرد من قبل التحالف على استفسارات اللجنة

وفي نفس الاطار عقدت اللجنة الوطنية اجتماعا موسعا مع الفريق المشترك لتقييم الحوادث في الرياض بتاريخ ٢٠١٩/٦/٢٥م ، تلاه اجتماع آخر بتاريخ ٢٠١٩/٧/١٣م في محافظة مأرب وذلك لمناقشة ردود الفريق المشترك على بعض الوقائع التي وردت في تقارير اللجنة السابقة وتوضيح وجهة نظر اللجنة حول هذه الردود، كما قامت اللجنة بعملية التنسيق بين ضحايا وشهود بعض وقائع الانتهاكات المنسوبة للتحالف حدثت في تواريخ مختلفة في محافظات مأرب والجوف وصعدة وحجة وبين الفريق المشترك لتقييم الحوادث.

تجدر الإشارة إلى أن الردود التي تلقتها اللجنة من قبل قيادة التحالف على الاستفسارات الموجهة اليها ما تزال محدودة نسبياً ولم يتم الرد على كافة الاستفسارات التي طالبت بها اللجنة ، وتأمل اللجنة أن يتم تفعيل الآلية المتفق عليها بين رئيس اللجنة ونائبه وبين قائد قوات التحالف في اجتماعهم الأخير مما سيساهم في تسهيل مهام اللجنة.

٣- جماعة الحوثي

منذ أن بدأت اللجنة في ممارسة مهامها وهي تعمل على التواصل مع قيادة جماعة الحوثي ممثلة بالمكتب السياسي للجماعة وبرغم الخطابات المتكررة التي وجهتها اللجنة بشأن تعيين ضابط اتصال للرد على استفسارات اللجنة بشأن الانتهاكات المنسوبة للجماعة إلا أن اللجنة لم تتلقى أي رد على الخطابات الموجهة منها.

بالرغم من عدم تجاوب قيادة جماعة الحوثي رسميا مع خطابات اللجنة إلا أن اللجنة– خلال الفترة التي يغطيها التقرير – كثفت من عملها في المناطق التي تقع تحت سيطرة جماعة الحوثي وذلك من خلال الزيادة في عدد الراصدين خصوصا في محافظات حجة وذمار والحديدة فضلا عن طاقمها السابق من الراصدين الذين يقومون بأعمال الرصد والتوثيق، والنزول الميداني، ومقابلة الضحايا والشهود، في كافة الانتهاكات التي تقع في جميع المحافظات والمناطق الخاضعة لسيطرة جماعة الحوثي.

لا تزال اللجنة تتواصل مع جماعة الحوثي وتسعى إلى تحديد ضابط اتصال للرد على استفسارات اللجنة بشأن الادعاءات المنسوبة الى الجماعة والتي تحقق فيها اللجنة.

٤- السلطة القضائية

وفقا للقرار الجمهوري رقم (٥٠) لسنة ٢٠١٧م بشأن إعادة تشكيل اللجنة والذي نص في المادة (٥) منه على أن تحيل اللجنة القضايا التي أكملت التحقيق فيها إلى النيابة العامة من أجل استكمال إجراءات المحاكمة. قامت اللجنة - خلال الفترة التي يغطيها التقرير- بعقد عدة لقاءات مع الفريق المكلف من مكتب النائب العام باستلام الملفات من اللجنة تم فيها مناقشة سبل التغلب على الصعوبات التي تواجه فريق النيابة العامة في عملية استكمال التحقيق فيها ومن ذلك حاجة أعضاء النيابة المكلفين باستكمال إجراءات التحقيق الى مزيد من المعلومات بشأن محاكمة مرتكبي انتهاكات حقوق الانسان والاتفاقيات الدولية المرتبطة بها ، كما استمرت اللجنة في إحالة الملفات التي انهت التحقيق فيها الى النيابة العامة حيث تم تسليم اخر دفعه من هذه الملفات وعددها (٤١٦) ملف ، وفي نفس الاطار وبهدف تعزيز التعاون بين اللجنة والسلطة القضائية من أجل إستكمال ملفات محاكمة مرتكبي الانتهاكات ورفع مستوى الوعي لدى الأطراف المعنية بمحاكمة مرتكبي انتهاكات حقوق الانسان نفذت اللجنة بتاريخ ٢٠١٩/٢/١٤م حلقة نقاش بعنوان « خصوصية محاكمة مرتكبي انتهاكات حقوق الانسان- الاهمية

والتحديات « شارك فيها قادة مؤسسات إنفاذ القانون ممثلة بمجلس القضاء الأعلى والمحكمة العليا والنيابة العامة ونقابة المحاميين وعدد من الجهات الأمنية والعسكرية الى جانب منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال تعزيز حقوق الانسان وإنفاذ القانون.

تواصل اللجنة التنسيق مع قيادة السلطة القضائية والنيابة العامة بشأن إستكمال ملفات محاكمة المسئولين عن ارتكاب انتهاكات حقوق الانسان في أقرب وقت لما من شأنه إعمال مبدأ الانصاف للضحايا والحد من الانتهاكات وضمان عدم افلات مرتكبي الانتهاكات من العقاب.

٥- منظمات المجتمع المدني

كثفت اللجنة – خلال الفترة التي يغطيها التقرير – اهتمامها بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني المحليّة والدوليّة العاملة في مجال حقوق الإنسان، حيث نفذت اللجنة عددا من حلقات النقاش وورش العمل مع منظمات المجتمع المدني المحلية منها: حلقة النقاش التي عقدتها اللجنة في العاصمة المؤقتة عدن بمشاركة اكثر من ٧٠ منظمة ومدافع عن حقوق الانسان حول موضوع ضمانات الانصاف وعدم افلات الجناة من العقاب ، إضافة لتنفيذ جلسة استماع للنساء ضحايا انتهاكات حقوق الانسان في محافظات عدن وتعز وأبين ولحج والحديدة بتاريخ ٢٠١٩/٣/٧م بمشاركة عدد من منظمات المجتمع المدني المهتمة بحقوق النساء، كما عقدت اللجنة الوطنية حلقة نقاش أخرى في محافظة مأرب بتاريخ ٢٠١٩/٧/١٥م حول موضوع آفاق التعاون بين اللجنة والمجتمع المدني شاركت فيها عدد من المنظمات العاملة في الرصد والتوثيق في عدد من المحافظات منها صنعاء والجوف وعمران والمحويت ، كما تم عقد حلقة نقاش في محافظة تعز بتاريخ ٢٠١٩/٤/١٤م حول آليات الإبلاغ عن الانتهاكات.

ما تزال اللجنة مستمرة في تلقي التقارير والملفات المتعلقة بالانتهاكات التي يتم رصدها من قبل منظمات المجتمع المدني المحلية والتي يتم استلامها وإدراجها في قاعدة بيانات اللجنة وعرضها على راصدي اللجنة للتحقق من صحتها والقيام برصدها وتوثيقها وفقا للمعايير الخاصة باللجنة

أما فيما يتعلق بالمنظمات والاليات الدولية المختلفة المهتمة بحقوق الانسان في اليمن فقد قامت اللجنة بعدد من الأنشطة واللقاءات وذلك بهدف مناقشة وتقييم حقوق الانسان في اليمن وتبادل المعلومات والخبرات في بعض وقائع انتهاكات حقوق الانسان المتعلقة بالقانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الانسان حيث التقت اللجنة بأعضاء فريق لجنة العقوبات التابع لمجلس الامن بتاريخ ٢٠١٩/٦/١٢م بمكتبها الرئيسي في عدن ، كما عقدت اللجنة اجتماعا هاما مع ممثلي البعثة الدولية للصليب الأحمر في اليمن بتاريخ ٢٠١٩/٣/١٨م تم فيه مناقشة سبل التنسيق والتعاون بين اللجنة الوطنية واللجنة الدولية للصليب الأحمر و التعرف عن قرب على أعمال وآليات التحقيق بانتهاكات القانون الدولي الإنساني المرتكبة من أطراف النزاع التي تقوم بها اللجنة الوطنية، كما تم عقد عدد من اللقاءات مع ممثلي منظمة هيومن رايتس ووتش ومنظمة العفو الدولية وغيرها من المنظمات المهتمة بوضع حقوق الانسان في اليمن ، وتتويجا لجهود اللجنة واعمالها في التحقيق في انتهاكات حقوق الانسان بدأت المنظمة الدولية لقانون التنمية في تنفيذ مشروع رفع قدرات اللجنة الوطنية و المحدد تنفيذه خلال الفترة ٢٠١٩ – ٢٠٢٠م .

٦- المفوضية السامية لحقوق الإنسان

بادرت اللجنة منذ الوهلة الأولى لصدور قراري مجلس حقوق الانسان رقم (١٦/٣٩) و (٢١/٣٩) الصادران بتاريخ ٢٠١٨/٩/٢٩م.إلى التواصل مع مكتب المفوضية السامية لحقوق الانسان في اليمن للتعبير عن ترحيبها بالقرارين واستعدادها للتعاون مع المفوضية وتحديد احتياجاتها العاجلة في مجال

الدعم الفني والخبراتي وخلال الفترة التي يغطيها التقرير نفذت المفوضية مع اللجنة الأنشطة التالية:

١. تنفيذ دورة تدريبية لراصدي اللجنة في العاصمة الأردنية عمان خلال الفترة من (٢٠١٩/٣/٢١م) الى (٢٠١٩/٣/٢٤م حول موضوع التكييف القانوني لانتهاكات حقوق الانسان.

٢. دعم تنفيذ لقاء تيسير وتدريب داخلي واحد حول « كتابة التقارير» نفذته اللجنة لعدد ٣٨ راصد خلال الفترة من (٢٠١٩/٢/١٧م) الى (٢٠١٩/٢/١٩م) في مكتب اللجنة في عدن.

٣. تسليم راصدي اللجنة (٣٠) منظومة طاقة شمسية.

٤. تنفيذ ورشة تدريبية لأعضاء اللجنة الوطنية للتحقيق في اديس ابابا حول موضوع « استخدام تكنولوجيا المعلومات الجغرافية الفضائية في التحقيق بانتهاكات حقوق الانسان» مابين ١-٧ مايو ٢٠١٩م

٥. تنفيذ زيارة لعدد ٢ من موظفي مكتب المفوضية السامية لحقوق الانسان في صنعاء المختصين بنظم المعلومات الى مكتب اللجنة للاطلاع على قاعدة بيانات اللجنة وتقديم الملاحظات والتقييم بشأن احتياجات النظام الإلكتروني الخاص بحفظ وارشفة القضايا.

رغم انخفاض مستوى الدعم المقدم من المفوضية السامية لحقوق الانسان الى اللجنة خلال العام الحالي مقارنة مع الأعوام الماضية والذي كانت تشتكي اللجنة من تدني حجمه أصلا وبرغم قلة عدد الأنشطة التي شملها الدعم إلا أن اللجنة تتطلع إلى المزيد من التعاون بينها وبين المفوضية السامية لحقوق الانسان وأن يقوم مجلس حقوق الانسان باعتماد الميزانية اللازمة لتنفيذ قرارته خصوصا فيما يتعلق بتقديم دعم اللجنة حيث وقد بررت المفوضية للجنة سبب تدني الدعم وعدم اشتماله لجميع الأنشطة والمجالات المنصوص عليها في قرارات مجلس حقوق الانسان بعدم اعتماد المجلس الميزانية اللازمة لتنفيذ هذه القرارات.

خامسا: أهم الأعمال التي أنجزتها اللجنة في مجال الرصد والتوثيق والتحقيق خلال الفترة التي يغطيها التقرير:

نفذت اللجنة – خلال الفترة التي يغطيها التقرير- عدد من الأنشطة الهامة التي تدخل ضمن مهامها في الرصد والتوثيق والتحقيق في انتهاكات حقوق الانسان وفقا لخطتها السنوية للعام ٢٠١٩/٢٠١٨م ومن اهم الاعمال التي قامت بها اللجنة ما يلي:

١- في مجال الرصد والتوثيق

ضاعفت اللجنة من جهودها في مجال الرصد والتوثيق لانتهاكات حقوق الانسان – خلال الفترة التي يغطيها التقرير وذلك من خلال رفع عدد راصديها إلى « ٤٠ « راصد وراصده وذلك لضمان الوصول الى أكبر قدر من ضحايا الانتهاكات في كافة مناطق اليمن ، بالإضافة الى توسيع شبكة المتطوعين التابعين للجنة في المديريات النائية والبعيدة خصوصا في محافظات صعدة وحجة والحديدة وريمة.

وقد تمكنت اللجنة – خلال الفترة التي يغطيها التقرير - من القيام بأعمال الرصد والتوثيق لما يزيد على (٢٦٤٤) حالة ادعاء بالانتهاك في مختلف محافظات الجمهورية موزعة على أكثر من (٣٠) نوعاً من انتهاكات حقوق الانسان ، واستمعت - خلال ذلك - إلى ما يزيد عن (٧٩٣٢) شاهد ومبلغ وضحية ، واطلعت على حوالي (١٠٥٧٦) وثيقة، فضلا عن مراجعة وتحليل المئات من الصور الفوتوغرافية ومقاطع الفيديو المتعلقة بالانتهاكات، والتي تم العمل عليها وحفظها ضمن قاعدة بيانات اللجنة.

٢- في مجال التحقيق في الانتهاكات

حققت اللجنة بفضل جهود كافة طاقمها من الأعضاء والمحققين المساعدين والراصدين – تقدما كبيراً في الوصول الميداني إلى مختلف المحافظات اليمنية لإجراء التحقيقات المباشرة في الانتهاكات .

حيث قام أعضاء اللجنة بالنزول الميداني الى محافظات أبين ولحج وتعز» ٨-٢٠١٩/٦/١١م» وتم خلالها اللقاء بالسلطة المحلية في تلك المحافظات والأجهزة الأمنية والقيام بمعاينة مراكز الاعتقال والسجون والاصلاحيات العامة والتحقيق في بعض وقائع الادعاء الهامة والمرتكبة في هذه المحافظات والاضرار التي لحقت بالأعيان المدنية .

نفذ أعضاء اللجنة نزول ميداني الى محافظات مأرب و الجوف وشبوة « ١٠- ١٦ يوليو٢٠١٩م « تم خلالها اللقاء بقيادات السلطة المحلية في المحافظات والاجهزة الأمنية والضبطية ومعاينة مراكز التوقيف والسجون والاصلاحيات العامة والاستماع لبعض المحتجزين وتحديد مراكزهم القانونية ومستوى تنفيذ الحقوق المكفولة لهم ، إضافة إلى معاينة التجمعات السكنية التي شهدت سقوط ضحايا مدنيين نتيجة القصف الأرضي والجوي لها كما تم عقد جلستي استماع مفتوحة وعلنية في محافظة الجوف لضحايا استهداف المدنيين وانتهاكات حقوق الانسان ضد النساء التي حدثت في مديريات الجوف ومخيمات النازحين فيها وعدد من المحافظات المجاورة وذلك لتحليل أنماط الانتهاكات ومنهجية الاضرار بحق المدنيين .

في نفس المجال واصل راصدي اللجنة تنفيذ النزول وبشكل يومي الى العديد من أماكن الانتهاكات التي شهدت سقوط ضحايا بسبب استهداف المدنيين بالمقذوفات المختلفة وانفجار الالغام الفردية وتفجير المنازل والتهجير القسري ، خصوصا المناطق النائية التي لم تصل إليها المنظمات الدولية والاعلام من بينها مديريات كشر وشحة وقارة و كعيدنة في منطقة حجور في محافظة حجة ، ومديريات ماوية وصبر الموادم والمخا وموزع في تعز، و السبرة و المخادر ويريم والقفر في إب ، وأرحب ومناخه في محافظة صنعاء ، ومديريات رأس العارة وطور الباحة والقبيطة في لحج ، والمتون والغيل وخب والشعف في الجوف ، وذي ناعم والزاهر وفيفه ورداع في البيضاء، والازراق ودمت ومريس وقعطبه في الضالع، والدريهمي والتحيتا وبيت الفقيه وحيس والخوخة والحالي في الحديدة، ورازح وساقين في صعدة ، والرجم والخبت في المحويت، ولودر والمحفد ومكيراس في أبين.

وخلال الفترة التي يغطيها التقرير تمكنت اللجنة من الانتهاء من التحقيق في عدد (١٤٢٤)حالة ادعاء تم رصدها من قبل اللجنة ميدانيا ، توزعت على أكثر من (٣٠) نوعا من أنواع الانتهاكات التي اعطتها اللجنة الأولوية في أعمال الرصد والتوثيق والتحقيق.

سادسا: نتائج التحقيقات التي أجرتها اللجنة:

القسم الأول : نماذج لأهم التحقيقات التي قامت بها اللجنة في الانتهاكات المتعلقة بالقانون الدولي الإنساني:

أولا: قتل وإصابة المدنيين

شددت التشريعات الوطنية والمواثيق والاتفاقيات الدولية على ضرورة التزام أطراف النزاع بحماية المدنيين من الأخطار الناجمة عن العمليات العسكرية، وعدم جواز تعرضهم للهجوم أو التهديد به أو بث الذعر بينهم. وتأسيسا على ذلك، واستنادا إلى نص المادة (٣) المشتركة من اتفاقيات جنيف الأربع، والفقرات (١ - ٣) من المادة (١٣) من البرتوكول الإضافي الثاني الملحق باتفاقيات جنيف المتعلق بحماية

ضحايا النزاعات المسلحة الغير دولية، أولت اللجنة هذا الانتهاك حيزاً كبيراً من جهودها في الرصد والتوثيق والتحقيق، نظرا للآثار السلبية المباشرة والغير مباشرة لهذا الشكل من أشكال الانتهاكات سواء من ناحية عدد الضحايا أو نوعية الضرر الذي تخلفه الهجمات الخاطئة أو العشوائية أو المقصودة على المدنيين والأحياء السكنية والاعيان المدنية المحمية بالقانون ومن ذلك القتل والإصابات والتشوية وإثارة الرعب والفزع بين المواطنين.

وقد انعكس اهتمام اللجنة بهذا النوع من الانتهاكات على نتائج الرصد والتحقيق الذي قامت بها، حيث بلغ إجمالي الحالات التي تم رصدها من قبل اللجنة - خلال الفترة التي يغطيها التقرير- التالي :

عدد (٦٦٠) واقعة قتل وإصابة لمدنيين، سقط فيها (٨٧٨) ضحية منهم (٢٩٥) قتيلاً، بينهم(٢٨)امرأة و (٧٤) طفلاً، و (٥٦٤) جريحاً منهم (١٤٧) طفلاً و(٧٥) امرأة، وتوزعت المسؤولية بين أطراف النزاع المسلح وفقا للآتي:

عدد (١٧٤) قتيلاً و(٤٤٥) جريحًا تقع المسؤولية فيها على جماعة الحوثي

عدد (١٠٦) قتيلا و(٩٥) جريحا تقع المسؤولية فيها على طيران التحالف العربي والقوات التابعة للحكومة.

نماذج لوقائع قتل وإصابة المدنيين التي تم التحقيق فيها من قبل اللجنة والتي تقع المسؤولية فيها على جماعة الحوثي وقوات صالح:

١- **واقعة قصف حي شعب الدبا – مديرية صالة - محافظة تعز بتاريخ ٢٠١٩/٦/٣٠م**

تتلخص الواقعة، بحسب ما تضمنه ملف الواقعة لدى اللجنة، وبحسب ما جاء في الوثائق والتقارير المرفقة بالملف بأنه وفي تمام الساعة (٥:٤٥) مساء بتاريخ ٢٠١٩/٦/٣٠، تم استهداف حارة شعب الدبا الواقعة في مديرية صالة – محافظة تعز بقذيفة هاون نتج عنها مقتل (٥) اشخاص بينهم(١) طفل و اصابة (٧) اشخاص من بينهم (١) مرأة و(٤) اطفال :

القتلى:

م	الاسم	العمر
١	احمد محمد صالح	٨ سنوات
٢	محمد احمد صالح	٤٠سنة
٣	ناصر عبدالله صالح	٦٠سنة
٤	حمود محمد علي	٦٠سنة
٥	وجدي محمد مجلي	٢٧ سنة

الجرحى:

م	الاسم	العمر
١	عبدالولي احمد صالح	١٠ سنوات
٢	برهان عبدالعليم عبدالله	١٢ سنة
٣	مجاهد ناصر سعيد	١٣ سنة
٤	احمد علي محمد	١٢ سنة
٥	كفاح هزاع قاسم	٣٢ سنة
٦	صلاح الدين محمد علي	٤٠ سنة
٧	خالد عوض علي	٤٠ سنة

وبحسب ما ورد في إفادات ذوي الضحايا، وما تضمنه تقرير فريق النزول الميداني المكلف من قبل اللجنة وما جاء في شهادات الشهود الذين تم الاستماع إليهم من قبل اللجنة ومنهم: (ي. ج ع)، و(و. ع.س)، فإنه في مساء يوم الاحد الساعة (٥:٤٥) بتاريخ ٢٠١٩/٦/٠٠م، سقطت قذيفة على حارة شعب الدبا امام منزل الخرافي من اتجاه الشمال «الحرير» المسيطر عليه الحوثيين ادت الى مقتل احمد محمد صالح (٨)سنوات, محمد احمد صالح(٤٠)سنة, ناصر عبدالله صالح(٦٠)سنة, حمود محمد علي(٦٠)سنة، وجرح عبدالولي احمد صالح(١٠)سنوات, برهان عبدالعليم عبدالله(١٢)سنة, مجاهد ناصر سعيد(١٣)سنة, احمد علي محمد(١٢)سنة, كفاح هزاع قاسم(٣٢)سنة, صلاح الدين محمد علي(٤٠) سنة, خالد عوض علي(٤٠)سنة.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة، والأدلة التي حصلت عليها، وأقوال الشهود وذوي الضحايا، والتقارير المرفقة، ومعاينة بقايا المقذوفات، واتجاه سقوط المقذوفات، تأكد ثبوت صحة الواقعة، كما تم تحديد الجهة مصدر اطلاق الصواريخ هي منطقة الحرير بمديرية صالة التي تتمركز فيها جماعة الحوثي وبالتالي فان الجهة المسؤولة عن الانتهاك هي جماعة الحوثي.

٢- **واقعة قصف قرية القرضيين – مديرية المسراخ محافظة تعز بتاريخ ٢٠١٨/٦/٤م**

تتلخص الواقعة بحسب ما تضمنه ملف الواقعة لدى اللجنة، وبحسب ما جاء في الوثائق والتقارير المرفقة بالملف بأنه وفي تمام الساعة (٦:٠٠) صباحا بتاريخ ٢٠١٨/٦/٤م، اول ايام عيد الفطر تم استهداف قرية القرضيين بمديرية المسراخ محافظة تعز بمقذوف أدى الى مقتل طفلة واصابة (٦) اطفال آخرين.

أسماء القتلى:

م	الاسم	العمر
١	فوزية عفيف عبدالله	٥ سنوات

أسماء الجرحى:

م	الاسم	العمر
١	عبدالله عفيف عبدالله	٦ سنوات
٢	جوده احمد عبدالرحمن	٨ سنوات
٣	نائف احمد عبدالرحمن	٧ سنوات
٤	مراد زكريا عبدالرحمن	٥ سنوات
٥	كريمه عبدالرحمن عبدالغني	١١ سنة
٦	اريام زكريا عبدالرحمن	١٠ سنوات

وبحسب ما ورد في إفادات ذوي الضحايا، وما تضمنه تقرير فريق النزول الميداني المكلف من قبل اللجنة وما جاء في شهادات الشهود الذين تم الاستماع إليهم من قبل اللجنة ومنهم: (ح،ع)، و(ع. م ع)، (م. ع. ش) فإنه في تمام الساعة (٦:٠٠) من صباح يوم الثلاثاء الموافق ٢٠١٨/٦/٤م، عندما كان الاطفال فوزية وعبدالله وجوده ونائف ومراد وكريمة واريام ذاهبين لزيارة الاهل في اول ايام العيد وعند وصولهم الى المقبرة في قرية القرضيين تم سماع صفير وبعده حدث انفجار قوي في المقبرة

تسبب بمقتل وإصابة الضحايا المذكورين سابقا بشظايا متفرقة في اجسادهم حيث تبعد هذه المنطقة عن أقرب موقع عسكري قرابة (٥) كيلومترات ولا يوجد في القرية أي اهداف عسكرية ويسكن القرية مدنيين ونازحين من مناطق الصراع.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة، والأدلة التي حصلت عليها وأقوال الشهود وذوي الضحايا والتقارير المرفقة ومعاينة بقايا المقذوفات واتجاه سقوط المقذوفات، تأكد ثبوت صحة الواقعة، كما تم تحديد الجهة مصدر إطلاق المقذوفات من اتجاه مديرية خدير التي يسيطر ويتمركز فيها جماعة الحوثي.

٣- **واقعة قصف حي البساتين- مديرية دار سعد – محافظة عدن بتاريخ ٢٠١٥\٦\١٠م**

تتلخص الواقعة وفقاً لما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة انه وفي حوالي الساعة الثامنة والنصف مساء من تاريخ ٢٠١٥/٦/١٠م واثناء ما كان الضحايا المذكورين بجانب حوش منزل/ عبده ثابت محمد صالح سقطت بجانبهم قذيفة هاون أطلقتها جماعة الحوثي واصيب عدد من الضحايا بإصابات بالغة وتم نقلهم الى مستشفى الوالي الا انهم توفوا من جراء تلك الاصابات.

وبحسب ما ورد في إفادة ذوي الضحايا (ش.ع.م.م) و (ص.ث.م.ص) و (أ.ص.ع.أ) وكذا شهادة الشهود وهم: (أ.س.ع.س) و (خ.ع.ق.ص) الذين تم سماعهم من قبل اللجنة بانه واثناء ما كان الضحايا المذكورين بجانب حوش منزل/ عبده ثابت في منطقة البساتين - مديرية دار سعد – محافظة عدن بتاريخ ٢٠١٥\٦\١٠م سقطت بالقرب منهم قذيفة هاون أطلقتها قوات الحوثي وصالح اصابات شظاياها الضحايا المذكورين بإصابات بليغة أدت الى وفاتهم.

أسماء القتلى:

م	الاسم	العمر
١	عبده ثابت محمد صالح	٢٣ سنة
٢	صلاح احمد صالح عبدالله النقيب	١٥ سنة
٣	سليمان احمد اسماعيل بوتان	٤٩ سنة

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي اجرتها اللجنة وما ورد في إفادة ذوي الضحايا وشهادة الشهود وما احتوته التقارير الطبية والمستندات المرفقة خلصت اللجنة ان الجهة المسؤولة عن هذا الانتهاك هي جماعة الحوثي .

٤- **واقعة استهداف بقرية المحصن الأعلى - مديرية الزاهر - م/ البيضاء بتاريخ ٢٠١٦\٨\١٢م**

تتلخص الواقعة بحسب ما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة وبحسب ما جاء في إفادات ذوي الضحايا و شهادات الشهود الذين تم الاستماع اليهم من قبل اللجنة وهم: (ف.ع.ج.ع) و (م.أ.ع.أ) و (أ.ع.أ.ح) بانه وفي الساعة الثامنة صباحاً بتاريخ ٢٠١٦\٨\١٢م، قامت قوات تابعة لجماعة الحوثي والرئيس السابق/

علي عبدالله صالح باستهداف حيد العابر في قرية المحصن الأعلى مديرية الزاهر م/ البيضاء وذلك بقصفه بقذيفة هاون، نتج عن ذلك مقتل ضحيتين مدنيتين من النساء عندما سقطت القذيفة امام منزلهما والضحيتين هما/ زينب عبدالله الحميقاني وفاطمة عبدالله جعبل وقد فارقت الضحية الأولى الحياة مباشرة بينما تم إسعاف الضحية الآخرى والتي توفيت لاحقاً جراء الإصابة بشظايا في انحاء متفرقة من جسمها.

اسماء القتلى:

م	الاسم	العمر
١	فاطمة عبدالله جعبل علي	٤٤ سنة
٢	زينب عبدالله احمد الحميقاني	٢٣ سنة

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي اجرتها اللجنة في هذه الواقعة والادلة التي حصلت عليها من خلال اقوال الشهود واقوال ذوي الضحايا والمبلغ، وما تضمنته الاوراق والصور المرفقة، تبين صحة حصول الواقعة، وان الجهة المسؤولة عن هذا الانتهاك هي جماعة الحوثي والعناصر المتواجدة في مديرية الزاهر م/ البيضاء.

نماذج لوقائع قتل وإصابة المدنيين التي تقع المسئولية فيها على طيران التحالف العربي والقوات الحكومية:

١- **واقعة قصف قرية المقبقب مديرية المخا محافظة تعز بتاريخ ٢٠١٧/٧/١٨م**

تتلخص الواقعة بحسب ما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة، وبحسب ما تثبته الوثائق والتقارير المرفقة بالملف، بأنه في تمام الساعة (٨:٠٠) صباحاً بتاريخ ٢٠١٧/٧/١٨م، تم قصف منزل تسكن فيه اسره نازحة في قرية المقبقب بمديرية المخا محافظة تعز مما أدى إلى مقتل (١٥) شخصاً منهم (٨) اطفال و(٣) نساء.

أسماء القتلى:

م	الاسم	العمر
١	علي محمد محمد	٧٢ سنة
٢	احمد قائد محمد	١٨ سنة
٣	مراد سعيد علي	١٠ سنة
٤	عزيزة قائد محمد	٢١ سنة
٥	جواد هاشم قائد	١٠ سنوات
٦	منال هاشم قايد	٥ سنوات
٧	سعيد علي محمد	٤٥ سنة
٨	مرتضى علي سالم	٢٥ سنة
٩	مروان سعيد علي	١٣ سنة
١٠	جليلة عبده محمد	٤٨ سنة
١١	محمد سعيد علي	٩ سنة
١٢	فاطن مقبل علي	٦٨ سنة
١٣	نورية سعيد علي	٨ سنة
١٤	فتحية سعيد علي	١٥ سنة
١٥	عصام سعيد علي	١١ سنة

وبحسب ما ورد في إفادات ذوي الضحايا، وما جاء في شهادة الشهود الذين تم الاستماع إليهم من قبل

اللجنة، ومنهم: (هـ، ق، م)، و (ا، ا، غ)، و(م، ع، ا)، فإنه وفي حوالي الساعة (٨:٠٠) صباحا بتاريخ ٢٠١٧/٧/١٨م، تم سماع صوت تحليق الطيران ثم سماع الانفجار عند منزل/ هاشم قائد محمد وعندما وصل المسعفيين الى مكان الاستهداف وكانت هناك في المكان جثث اهل المنزل الذي تم استهدافه حيث ان اسرة/ هاشم ابناء عمه كانوا نازحين في منزل واحد مصنوع من الاشجار ولم يكن هناك تواجد لأي اهداف عسكرية في المكان.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي قامت بها اللجنة، ومن خلال تقرير الفريق الميداني، وأقوال ذوي الضحايا، وشهادة شهود الواقعة والمسعفين الذين استمعت إليهم اللجنة، وكذا شهادات الوفاة للضحايا، ولحدوث الواقعة في منتصف النهار، وسماع بعض الأهالي لصوت الطيران وهو يحلق في سماء المنطقة، وأعقب ذلك قصف للمكان وهذا ما أكده أقوال الشهود وحيث أن كافة التحقيقات التي قامت بها اللجنة تؤكد ثبوت صحة وقوع الانتهاك والقصف, وحيث أن السيطرة على أجواء الجمهورية اليمنية خلال فترة الحرب تنفرد بها قوات التحالف العربي لدعم الشرعية لذلك فأن الجهة المسؤولة عن هذا الانتهاك هي القوات الحكومية وطيران التحالف العربي, واللجنة بانتظار ما يردها من تفاصيل حول التحقيقات التي اجرتها قيادة التحالف لهذه الواقعة.

٢- واقعة قصف منزل المواطن عبدالله محمد بطيلي في منطقة جعوله - مديرية دار سعد - م/عدن بتاريخ ٢٠١٥/٧/٢٥م

تتلخص الواقعة بحسب ما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة بأنه في تاريخ ٢٠١٥/٧/٢٥م الساعة الثانية عشر عند منتصف الليل، أطلقت طائرة عسكرية صاروخين على منزل المواطن/ عبدالله محمد أحمد بطيلي الذي يقع في منطقة جعوله - مديرية دار سعد - محافظة عدن، ونتج عن ذلك مقتل ٧ أشخاص وهم:

أسماء القتلى

م	الاسم	العمر
١	عبدالله محمد أحمد بطيلي	٥٢ سنة
٢	سعود يحيى أحمد ابراهيم	٣٥ سنة
٣	عبدالرحمن عبدالله محمد أحمد	١٠ سنوات
٤	وليد عبدالله محمد أحمد	١٣ سنة
٥	ماهر عبدالله محمد أحمد	سنتان
٦	محمد عبدالله محمد أحمد	١٢ سنة
٧	فاطمه عبدالله محمد احمد	١٨ سنة

وبحسب ما جاء في تقرير الراصد الميداني المكلف من قبل اللجنة، وما ورد في إفادات ذوي الضحايا وشهادة الشهود الذين تم الاستماع إليهم من قبل اللجنة ومنهم:

(ع. ح. أ) و (أ. ع. ع) فأنه في تاريخ ٢٥ / ٧ / ٢٠١٥م الساعة الثانية عشر عند منتصف الليل تعرض منزل المواطن/ عبدالله محمد أحمد بطيلي والواقع في منطقة جعوله مديرية دار سعد محافظة عدن للقصف بصاروخين من قبل طائرة حربية تابعة لقوات التحالف، مما أدى إلى تدمير المنزل وقتل سبعة

أشخاص من أسرة واحدة وهم مالك المنزل/ عبدالله محمد أحمد بطيلي وزوجته وخمسة ابنائه، وبحسب ما تضمنته إفادات الشهود والذين أفادوا بإنهم كانوا قريبين جدا من منزل المواطن/ عبدالله بطيلي أثناء قصف الطائرة للمنزل و انهم عند وقوع القصف هرعوا إلى مكان الواقعة محاولين إسعاف الضحايا، إلا انهم قد توفوا مباشرة نتيجة القصف.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة في هذه الواقعة، وما احتواه ملف القضية من صور ووثائق وتقارير وشهادات وفاة وما ورد في أقوال ذوي الضحايا وشهادة الشهود، تبين للجنة صحة وقوع الانتهاك، وأن الجهة المسؤولة عن هذا الانتهاك هي القوات الحكومية وطيران التحالف العربي لدعم الشرعية في اليمن، واللجنة بانتظار ما يردها من تفاصيل حول التحقيقات التي اجرتها قيادة التحالف لهذه الواقعة.

٣- واقعة قصف طيران التحالف لسيارة تقل مدنيين في منطقة نقيل بن شجاع – مديرية حريب القراميش – محافظة مأرب

تتلخص الواقعة وفقا لما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة، وبحسب ما جاء في الوثائق والتقارير المرفقة بالملف بانه وفي تاريخ ٢٠١٧/٩/١٦م الساعة الثالثة عصراً كانت السيارة التابعة لبّدار محمد حسين غراب وهي من نوع «هيلوكس» والتي يعمل بها في نقل الركاب من منطقة صرواح الى صنعاء والعكس وعندما وصلت السيارة الى منطقة نقيل بن شجاع تعرضت للقصف المباشر من قبل الطيران مما تسبب في مقتل (١٢) شخصاً هم جميع الركاب الذين كانوا على تلك السيارة بينهم عدد من النساء والأطفال.

أسماء القتلى:

م	الاسم	العمر
١	بدّار محمد بن حسين غراب	٢٣ سنة
٢	حميد محمد بن حسين غراب	١٦ سنة
٣	صادق محمد بن حسين غراب	١٩ سنة
٤	سارة محمد بن حسين غراب	٢٥ سنة
٥	فهيده علي محمد العامري	٤٧ سنة
٦	عبدالسلام صالح ناصر الردماني	١٢ سنة
٧	الزهراء صالح ناصر الردماني	١٨ سنة
٨	شفياء صالح ناصر الردماني	١٠ سنوات
٩	محمد صالح مبخوث الزايدي	٢٢ سنة
١٠	محمد هيثم محمد الزايدي	٨ أشهر
١١	بخيته محمد صالح عري	٢١ سنة
١٢	سارة محمد عشان العامري	٢٢ سنة

وقد باشرت اللجنة التحقيق في القضية من خلال النزول الميداني الى مكان الواقعة وتمت مقابلة عدد من ذوي الضحايا والاستماع الى عدد من الشهود والمسعفين ومنهم: (ص . أ . ح . غ) و (أ . م . ع . د) و (ن . ص. ح . خ)، والذين أفادوا بانه واثناء ما كان الضحايا على متن السيارة المذكورة متجهين من

صنعاء الى صرواح عن طريق حريب القراميش وعند وصولهم الى منطقة نقيل بن شجاع تم قصف السيارة بصاروخ أطلقته طائرة بشكل مباشر على السيارة مما أدى الى مقتل جميع الركاب الذين كانوا عليها وقد وجدوا جثث الضحايا واشلائهم متناثرة في موقع القصف، كما أفاد الشهود بانه لم يكن هناك أي ثكنة او هدف عسكري في المنطقة التي تم استهدافها وان جميع الضحايا من المدنيين.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي قامت بها اللجنة ومن خلال تقرير الفريق الميداني، وما ورد في أقوال ذوي الضحايا، وشهادة شهود الواقعة الذين استمعت إليهم اللجنة، وما تضمنته شهادات الوفاة الخاصة بالضحايا والمرفقة بالملف، وحيث ان الواقعة حدثت في منتصف النهار، وسمع بعض الأهالي لصوت الطيران، وأعقب ذلك قصف السيارة بصاروخ أدى الى تدميرها ومقتل كل من كانوا عليها. وحيث أن السيطرة على أجواء الجمهورية اليمنية خلال فترة الحرب تنفرد بها قوات التحالف العربي لدعم الشرعية، فإنه وبناء عليه يتأكد لدى اللجنة أن الجهة المسؤولة عن هذه الواقعة هي القوات الحكومية وطيران التحالف العربي, واللجنة بانتظار ما يردها من تفاصيل حول التحقيقات التي اجرتها قيادة التحالف لهذه الواقعة.

٤- واقعة استهداف مدنيين من قبل طيران التحالف العربي – بيت الزليل قرية طلان – مديرية كشر – محافظة حجة بتاريخ ٢٠١٩/٣/١٠م

تتلخص الواقعة وفقاً لما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة، أنه في تمام الساعة (٥:٣٠) بعد العصر من يوم السبت تاريخ ٢٠١٩/٣/١٠م تم قصف احد المنازل في قرية طلان مديرية كشر محافظة حجة، وبحسب ما ورد من إفادات ذوي الضحايا وما أدلى به شهود الواقعة ومنهم (ع. ص. ق. ع) و (ف. ع. ع.أ)، والذي أفادوا بانه في تمام الساعة الخامسة والنصف عصرا تم سماع و مشاهدة الطائرات وهي تحلق في سماء المنطقة وانه بعد ذلك تم قصف المنزل التابع لأسرة بيت الهادي بواسطة صاروخ مما أدى إلى مقتل (١٠) ضحايا وإصابة (١٢) اخرين معظمهم من النساء والأطفال كما تسبب القصف في أثارة الذعر وخروج بعض الأهالي من بيوتهم هرباً باتجاه الجبل وكان من ضمن الاسر الهاربة أسرة/ ابراهيم الزليل واسرة محمد أحدب والذين تم استهدافهم بصاروخ آخر مما أدى إلى سقوط ضحايا آخرين عددهم (١١) قتيل و(٦) مصابين جميعهم من النساء والأطفال وهم كالتالي:

أسماء القتلى:

م	الاسم	العمر
١	سمية علي علي الزليل	٣٥ سنة
٢	نورة خاليد علي الزليل	١٦ سنة
٣	محمد خالد علي الزليل	١١ سنة
٤	تيماء خالد علي الزليل	٦ سنوات
٥	فاطمة احمد محمد احدب	١٧ سنة
٦	اماني احمد محمد احدب	١٢ سنة
٧	سميرة محمد صالح احدب	٢٩ سنة
٨	تقوى صالح محمد احدب	٥٩ سنة
٩	منى محمد علي احدب	٢٨ سنة
١٠	نور محمود صالح احدب	١٧ سنة
١١	امل عبدالوهاب عبدالله الهادي	٥٠ سنة
١٢	فاطمة محمد علي الهادي	٢٥ سنة
١٣	اميرة محمد علي الهادي	١٨ سنة
١٤	امة الرحمن علي عبدالله الهادي	٣٠ سنة
١٥	ايمان يحيى عبدالله الهادي	٥٠ سنة
١٦	رنا ابراهيم احمد الهادي	٢٨ سنة
١٧	جهاد ابراهيم احمد الهادي	١٣ سنة
١٨	امنة مصطفى محمد الهادي	١٢ سنة
١٩	هدى نجيب محمد الهادي	١ شهر
٢٠	مرام نجيب محمد الهادي	٧ سنوات
٢١	امل عبد الوهاب عبدالله الهادي	١٢ سنة

أسماء الجرحى:

م	الاسم	العمر
١	ابتهال ابراهيم أحمد الهادي	سنتان
٢	سمية محمد علي الهادي	١٥ سنة
٣	رقية محمد علي الهادي	١٩ سنة
٤	اقبال محمد علي الهادي	٣٥ سنة
٥	أحمد فؤاد أحمد الهادي	شهرين
٦	حمزة نجيب محمد الهادي	١٠ سنوات
٧	عبدالقادر مصطفى محمد الهادي	سنتان
٨	عبدالغني أحمد الهادي	٣٥ سنة
٩	أحمد حسن الهادي	٤٥ سنة
١٠	الحسن يحيى عبدالله الهادي	١٨ سنة
١١	ابراهيم أحمد حسن الهادي	٣٢ سنة
١٢	هديل يونس علي الهادي	١٢ سنة
١٣	أحلام محمود صالح عكيس	١٣ سنة
١٤	نور خالد علي الزليل	١٣ سنة
١٥	عايدة عمار محمد عكيس	١٤ سنة
١٦	عزالدين ختان احدب	١٣ سنة
١٧	فاطمة يحيى علي احدب	١٧ سنة
١٨	عمر عمار محمد عكيس	١٠ سنوات

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي قامت بها اللجنة ومن خلال تقرير الفريق الميداني، وما ورد في أقوال الضحايا وأقاربهم، وشهادة شهود الواقعة الذين استمعت إليهم اللجنة، وما تضمنته الصور والتقارير وشهادات الوفاة الخاصة بالضحايا والمرفقة بالملف ، وحيث ان الواقعة حدثت في النهار، وسمع معظم الأهالي صوت الطيران وهو يحلق بعلو منخفض في سماء المنطقة، وأعقب ذلك حصول القصف للضحايا . وحيث أن السيطرة على أجواء الجمهورية اليمنية خلال فترة الحرب تنفرد بها قوات التحالف العربي لدعم الشرعية، فإنه وبناء عليه يتأكد لدى اللجنة أن الجهة المسؤولة عن هذه الواقعة هي القوات الحكومية وطيران التحالف العربي, واللجنة بانتظار ما يردها من تفاصيل حول التحقيقات التي اجرتها قيادة التحالف لهذه الواقعة.

ثانيا: تجنيد الأطفال

يعد تجنيد الأطفال من الانتهاكات الجسيمة التي تحظرها التشريعات الوطنية والمواثيق الدولية المعنية بحماية الأطفال، وعلى وجه الخصوص «اتفاقية حقوق الطفل» المصادق عليها من قبل الجمهورية اليمنية، و»البرتوكول الاختياري الأول الملحق بالاتفاقية»، واللذان يحظران استخدام الأطفال في النزاعات المسلحة وتجنيدهم، بالإضافة إلى «قانون حقوق الطفل اليمني» المتوائم مع الاتفاقية.

ولهذا فقد اهتمت اللجنة بهذا النوع الخاص من الانتهاكات لاسيما مع توافر الكثير من صور استخدام وتجنيد الأطفال أثناء النزاع المسلح سواء بالمشاركة المباشرة في القتال أو في تقديم العون للمقاتلين، مما تسبب في تعريض حياة ومستقبل أولئك الأطفال للخطر.

وخلال الفترة التي يغطيها التقرير قامت اللجنة بالتحقيق في عدد (٢٧) واقعة انتهاك متعلق بتجنيد الأطفال واستخدامهم في الاعمال القتالية والعسكرية ومعظم هذه الانتهاكات المتعلقة بتجنيد الأطفال انفردت بها جماعة الحوثي كما ان هناك عدداً من الحالات التي تم رصدها من قبل اللجنة والتي تقع المسؤولية فيها على بعض الأجهزة والوحدات العسكرية التابعة للحكومة الشرعية والمحسوبة عليها ومن ضمنها احدى الحالات التي تضمنتها النماذج الواردة في هذا التقرير والتي تقع فيها المسؤولية على ما يسمى بقوات النخبة الشبوانية فيما يتم التحقيق في بعض الوقائع الأخرى .

نماذج لعدد من الوقائع التي انهت اللجنة التحقيق فيها والمتعلقة بتجنيد الأطفال :

١- **واقعة تجنيد ومقتل الطفل (ن،هـ،ص) العمر (١٣ سنة) مديرية المطمة – محافظة الجوف بتاريخ ٢٠١٨/٦/٢٤م**

تتلخص الواقعة وفقا لما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة والتقارير المرفقة وما جاء في شهادة شهود الواقعة الذين تم الاستماع اليهم من قبل اللجنة ومنهم: (ح . م . ث . ظ) و (أ . هـ . ض) بأن عناصر من جماعة الحوثي حضروا الى الطفل الضحية/ (ن، هـ، ص) وعمره (١٣ سنة) وهو طفل يتيم وأقنعوه بالذهاب معهم للقتال بعد ان اعطوه سلاح وذهب معهم وأصيب في احدى المعارك بمديرية المتون حيث تعرض للإصابة بقذيفة هاون وتم إسعافه الى صنعاء ولكنه فارق الحياة بتاريخ ٢٠١٨/٦/٢٤م واعادوه الى اسرته جثة هامدة .

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي قامت بها اللجنة في هذه الواقعة وما ورد في شهادات الشهود واقوال المبلغ، تبين للجنة صحة وقوع الانتهاك بحق الضحية وان الجهة المسؤولة عن ذلك هي جماعة الحوثي .

٢- واقعة تجنيد وقتل الطفل (ن ا م ع ص ا) (١٥) سنة – مديرية جحانة – محافظة صنعاء – بتاريخ ٢٠١٨/١١/٢٦م

تتلخص الواقعة وفقاً لما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة، وبحسب ما ورد من إفادات ذوي الضحية وما أدلى به شهود الواقعة وهم من أهالي المنطقة من إفادات تم سماعها من قبل اللجنة، وهم (ع.ن.ح)، و(ع. أ. ص)، أنه بتاريخ ٢٠١٨/١١/٢٦م تم ابلاغ عائلة الطفل (ن ا م ع ص) (١٥) سنة، بانه قد قتل في جبهة صرواح اثناء اشتراكه في القتال مع جماعة الحوثي الذين أخذوه من المنزل وقاموا بتجنيده مستغلين حالة الفقر والحاجة التي يمر بها هو وعائلته التي استلمت جثة ابنها الطفل بعد مقتله وهي جثة هامده.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة، وما ورد من إفادات ذوي الضحية والشهود وما احتواه ملف القضية من معلومات عن الواقعة تبين للجنة أن جماعة الحوثي هي المسؤولة عن هذا الانتهاك.

٣- واقعة تجنيد ومقتل الطفل (أ،ح،ص،ن،ع) العمر (١٥ سنة) مديرية نصاب – محافظة شبوة بتاريخ ٢٠١٩/١/٤م

تتلخص الواقعة وفقا لما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة وما جاء في التقارير المرفقة وما ورد في اقوال المبلغ (ع . ص. د) وشهادة شهود الواقعة الذين تم الاستماع اليهم من قبل اللجنة ومنهم: (أ . م . ح . ل) و (ي . م. س. ن) بان الطفل الضحية/ (أ،ح،ص،ن،ع) وعمره (١٥ سنة) وهو طفل يتيم عاش فقيرا بعد وفاة والده واصبح هو من يعول اسرة مكونه من امه واربع اخوات وقد تم تجنيده من قبل ما يسمى بقوات النخبة الشبوانية التي قامت بالزج به في المواجهات التي حصلت بين قوات النخبة ومسلحين من ابناء منطقة الهجر مديرية مرخه السفلى وقتل في تلك المعركة بتاريخ ٢٠١٩/١/٤م .

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي قامت بها اللجنة وما ورد في شهادات الشهود واقوال المبلغ وما تضمنته التقارير المرفقة ، تبين للجنة صحة وقوع الانتهاك وان الجهة المسؤولة عن ذلك هي ما يسمى بقوات النخبة الشبوانية في محافظة شبوة.

٤- واقعة تجنيد ومقتل الطفل (ع ع ا ا) - (١٦) سنة – مديرية بني بهلول – محافظة صنعاء بتاريخ ٢٠١٨/١٢/٢٧م

تتلخص الواقعة وفقاً لما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة، وبحسب ما ورد من إفادات ذوي الضحية وما أدلى به شهود الواقعة ومنهم (ح.ع. ح. س)، و(م. أ. ع. أ)، وجميعهم من أهالي المنطقة والذين أفادوا أن الطفل (ع. ع. ا. ا) ، قد تم تجنيده في شهر سبتمبر من العام ٢٠١٨م من قبل جماعة الحوثي مستغلين حالة الفقر والحاجة التي تعاني منها اسرة الطفل حيث تم اخضاعه في البداية لدورة تدريبية ثم بعد ذلك تم اشراكة في القتال والمواجهات الدائرة في جبهة نهم حيث قتل هناك ٢٠١٨/١٢/٢٧م وتم ابلاغ اسرته بمقتله وتسليمهم جثته وهو مقتول .

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة، وما ورد من إفادات ذوي الضحية وشهادة الشهود الذين تم الاستماع لهم من قبل اللجنة ، وما احتواه ملف القضية من معلومات عن الواقعة تبين للجنة أن جماعة الحوثي هي المسؤولة عن هذا الانتهاك.

ثالثا: زراعة الألغام

تعتبر زراعة الألغام الفردية من الانتهاكات المجرمة في القانون الدولي الإنساني، والمواثيق المرتبطة بها، ومنها: «اتفاقية أوتاوا لحظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد»، والمصادق عليها من قبل الجمهورية اليمنية في العام ١٩٩٨م. وقد أدرجت اللجنة جريمة زراعة الألغام ضمن قوائم الانتهاكات التي تمنحها اللجنة الكثير من الاهتمام في عملية الرصد والتحقيق ، وخلال الفترة التي يُغطيها التقرير، رصدت اللجنة (٦٣) حالة زراعة الغام فردية، نتج عنها سقوط (٥٣) قتيلا، بينهم امرأتين و(١٥) طفلاً ، إضافة إلى سقوط (٥٦) جريحاً ، من بينهم (٦) نساء و (٨) أطفال.

نماذج من الوقائع المتعلقة بزراعة الالغام التي انهت اللجنة التحقيق فيها :

زراعة الألغام الفردية:

١- واقعة مقتل الطفل / هارون رشيد محمد احمد واصابة الطفل/ وسيم وازع عثمان مقبل – قرية اللعب - كرش – مديرية القبيطة - م/ لحج بتاريخ ٢٠١٧/١/١٧م

تتلخص الواقعة بحسب ما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة، وما جاء في إفادة ذوي الضحايا وفي شهادة الشهود الذين تم الاستماع إليهم من قبل اللجنة ومنهم: (ح.ش.م.ص) و (أ.ع.أ.ح) وما بينته التقارير المرفقة فانه وفي تمام الساعة الثالثة عصراً من تاريخ ٢٠١٧/١/١٧م واثناء مرور الضحيتين/ هارون رشيد محمد احمد ووسيم وازع عثمان مقبل في وادي اللعب - كرش – مديرية القبيطة - م/لحج، انفجر فيهم لغم ارضي زرعته جماعة الحوثي بعد انسحابها من القرية وقد تسبب الانفجار في مقتل الضحية/ هارون رشيد محمد احمد واصابة الضحية/ وسيم وازع عثمان مقبل.

م	الاسم	العمر
١	هارون رشيد محمد احمد "قتيل"	١٥ سنة
٢	وسيم وازع عثمان مقبل	١٤ سنة

٢- واقعة انفجار لغم أرضي في جبل المنصهر (العبسة) - مديرية كشر – محافظة حجة بتاريخ ٢٠١٩/٥/٦م

تتلخص الواقعة، وفقاً لما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة، وما ورد على لسان الشهود ومنهم (م.أ.ح.ق) و (ر.ب.ح) بانه في تمام الساعة (٩:٠٠) صباحاً في أول يوم رمضان الموافق ٢٠١٩/٥/٦م واثناء قيام الضحايا برعي الأغنام وجمع الحطب في جبل المنصرة بالعبسة انفجر بهن لغم ارضي أدى الى مقتلهن جميعا وبحسب إفادات الشهود وذوي الضحايا فان جماعة الحوثي قد قامت بزرع العديد من الألغام في عدد من القرى في المنطقة, تحسبا للمواجهات مع أهالي المنطقة وان احد القادة الميدانيين التابعين للجماعة عند حضوره الى مكان الانفجار بعد سيطرة الجماعة قد اكد للمواطنين بان المنطقة التي حصل فيها الانفجار مزروعة بالألغام وان الجماعة قد قامت بزراعتها قبل انسحابها منها .

أسماء القتلى:

م	أسماء الضحايا
١	أحلام محمد محسن غازي
٢	خديجة عبدالله احمد غازي
٣	فاطمة علي محسن غازي
٤	نجود محمد علي غازي

٣- واقعة مقتل الطفلين / احمد عبدالله محمد صالح البنه ومحمد احمد عبدالله علي الوحيشي بمديرية الزاهر – محافظة البيضاء بتاريخ ٢٠١٨/٢/١٧م

تتلخص الواقعة بحسب ما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة وما بينته التقارير المرفقة وإفادات ذوي الضحايا وما جاء في اقوال الشهود الذين استمعت اليهم اللجنة ومنهم (أ.ع.ع.ح.و) و (ع.م.ع.ش) و (ص.ع.م.ق) و(ع.م.ص.ب) بانه وفي تمام الساعة الثانية عشر والنصف ظهرا انفجر لغم ارضي جوار مستوصف الزاهر أدى الى مقتل الطفلين / احمد عبدالله الوحيشي وعبدالله محمد البنه و انه تم محاولة إسعاف الضحيتين الا انهما فارقا الحياة نتيجة الاصابات الشديدة من انفجار اللغم وان جماعة الحوثي هي من قامت بزراعة الألغام بجوار لمنع تسلل افراد المقاومة الى مواقعها .

أسماء الضحايا

م	الاسم	العمر
١	محمد احمد عبدالله علي الوحيشي	١٥ سنة
٢	احمد عبدالله محمد صالح البنه	سنة

٤- واقعة انفجار لغم ارضي في قرية قضبة – مديرية الدريهمي محافظة الحديدة بتاريخ ٢٠١٩/٢/٤م

تتلخص الواقعة، بحسب ما تضمنه ملف الواقعة لدى اللجنة، وبحسب ما جاء في الوثائق والتقارير المرفقة بالملف بأنه وفي تمام الساعة (٠٢:٢٠) بتاريخ ٢٠١٩/٢/٤م، وقع انفجار لغم ارضي بدراجة نارية في طريق قرية قضبة ,مديرية الدريهمي – محافظة الحديدة مما ادى الى مقتل (٣) أطفال وهم

القتلى:

م	الاســم	العمــر
١	حسين صالح حسن ملاح	١٥ **سنة**
٢	ابراهيم عبداللطيف ابراهيم	١١ **سنة**
٣	موسى آدم حسن ملاح	١٣ **سنة**

وبحسب ما ورد في إفادات ذوي الضحايا، وما تضمنه تقرير فريق النزول الميداني المكلف من قبل اللجنة وما جاء في شهادات الشهود الذي تم الاستماع إليهم من قبل اللجنة ومنهم: (عبدالباري حسين احمد باري الأهدل) و(خالد ابراهيم حسن الأهدل)، كما تم الاستماع الى ذوي الضحايا ومنهم(صالح حسن ملاح),و(آدم حسن ملاح). فإنه في مساء يوم الاثنين الساعة (٠٢:٢٠) بتاريخ ٢٠١٩/٢/٤م، كان الضحايا يركبون دراجة نارية عائدين من ساحل بالغ غرب قرية قضبة وعند وصولهم مدخل قريتهم انفجر بهم لغم ارضي وهم على دراجتهم النارية

حيث أدى الانفجار الى تطاير اشلاء الضحايا الثلاثة وجميعهم أطفال وتقطعت اجسادهم إلى عدة أجزاء وقد صادف وجود فريق اللجنة الوطنية في نفس القرية للتحقيق في بعض الانتهاكات وتم معاينة مكان انفجار اللغم وسماع شهادات الشهود وافادة ذوي الضحايا كما تم سماع توضيح من فريق نزع الالغام الذي وصل بعد الحادثة وقام بفحص مكان انفجار اللغم حيث تم العثور على لغمين اخرين مزروعين في نفس المكان وعلى بعد مترين فقط من مكان الانفجار كما افاد فريق نزع الألغام ان الانفجار الذي استهدف الأطفال كان بسبب لغمين ارضيين تم وضع احدهما فوق الآخر مما ادى الى مضاعفة قوة الانفجار وتطاير اشلاء الضحايا.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة، والأدلة التي حصلت عليها، في الوقائع المذكورة أعلاه وفي غيرها من الوقائع المتعلقة بزراعة الألغام الفردية ، تبيين للجنة بأن المسؤول عن هذه الانتهاكات هي جماعة الحوثي التي تنفرد بممارسة هذا النوع من الانتهاكات عن باقي الأطراف الأخرى المشتركة في النزاع المسلح في اليمن ، وتمارسه بمنهجية في كافة المواقع العسكرية التي تسيطر عليها ، والمناطق والطرقات التي تنسحب منها . كما تبين للجنة من خلال العديد من الأدلة ، وما تضمنته إفادات خبراء نزع الألغام الذين تم سماع إفاداتهم من قبل اللجنة في العديد من المناطق بأن جماعة الحوثي تقوم بتصنيع الألغام الفردية بخبرات محلية، وفي مصانع أنشأتها مستخدمة معدات ومقرات الجيش في المناطق التي سيطرت عليها، وتقوم بتوزيع هذه الألغام وتخزينها في كافة المناطق، مخالفة بذلك الاتفاقيات الدولية المصادق عليها من قبل اليمن، والتي تحظر صناعة ونقل وتخزين هذا النوع من الألغام

رابعا : التهجير القسري

يُعد التهجير القسري للمدنيين من الانتهاكات المعاقب عليها في التشريعات الوطنية، والمحظورة وفقا لأحكام القانون الدولي الإنساني، والمادة (١٧) من البروتوكول الإضافي الثاني الملحق باتفاقيات جنيف. ونظرا لخطورة هذا النوع من الانتهاكات وارتباطه بالنزاعات المسلحة، فقد عممت اللجنة على راصديها بإعطاء الأولوية لرصد وتوثيق هذا الانتهاك في أي مكان يحدث، وذلك نظرا لخطورة أثرة واتساع أضراره. وانطلاقا من ذلك فقد تمكنت اللجنة، خلال الفترة التي يغطيها التقرير، من رصد وتوثيق عدد (٦٨) واقعة تهجير قسري طالت (١٠٩) اسرة، ومعظم حالات التهجير التي تم التحقيق فيها من قبل اللجنة خلال فترة التقرير قامت بها جماعة الحوثي.

نماذج من التحقيقات التي قامت بها اللجنة والمتعلقة بالتهجير القسري :

١. **واقعة التهجير القسري لأهالي مربع النصر حارة الربصة، مديرية الحوك - محافظة الحديدة في تاريخ ٢٠١٨/٦/٢٠م**

تتلخص الواقعة وفقا لما جاء في ملف القضية لدى اللجنة، وما تضمنته الوثائق وما جاء في إفادات الضحايا وشهادات الشهود الذين التقت بهم اللجنة ومنهم: (ع ب م)، و (ح ن س)، و(ع ا ص) و(ا ب م) و(ح ع ا) و(ش ن س) و(م ص ب م) بأن جماعة الحوثي في تاريخ ٢٠١٨/٦/٢٠م طلبت من عقال المربع وأئمة المساجد ابلاغ سكان مربع النصر بحي الربصة مديرية الحوك محافظة الحديدة بمغادرة منازلهم خلال (٧٢) ساعة وانه بناء على ذلك قام عقال المربع بطرق ابواب منازل الحي وابلاغ الأسر بترك منازلهم كما قام أئمة المساجد بإعلام سكان الحي عبر مكبرات الصوت بضرورة إخلاء منازلهم وان كل من لم يغادر منزله خلال المدة المحددة سيتم آخراجه بالقوة وهو الامر الذي اضطر الأسر الساكنه في المربع إلى الخروج من بيوتهم وتركها خوفا من اعتقالهم من قبل جماعة الحوثي التي اكرهتهم على المغادرة من دون ان توفر لهم أي مكان بديل للإقامة فيه وقد بلغ عدد الأسر التي تم تهجيرها من المربع – وفقا للكشوفات الموثقة لدى اللجنة - عدد (١٨٠) أسرة بلغ عدد افرادها (٨١٨) شخصاً منهم (٤٢٧) طفلاً و(٢٣٨) امرأة.

النتيجة

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة في الوقائع المبينه أعلاه وما ورد في التقارير وشهادة الشهود وإفادات الضحايا، تبين للجنة صحة وقوع الانتهاك وان الجهة المسؤولة عنه هي جماعة الحوثي **بقيادة مشرف الجماعة في المديرية.**

٢- واقعة التهجير القسري لأهالي قرية الحقب – مديرية دمت – محافظة الضالع بتاريخ ٢٠١٨/١١/٨م

تتلخص الواقعة وفقا لما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة وما ورد في إفادات الضحايا وشهادات الشهود الذين استمعت إليهم اللجنة ومنهم (ص.م.ع.م) و (م.م.ع.ج.أ) و (ع.م.ص.م) بأنه بتاريخ ٢٠١٨/١١/٨م الساعة العاشرة صباحاً في قرية الحقب مديرية دمت محافظة الضالع قامت جماعة الحوثي بقيادة (حسين الحلقبي وهشام الغرباني) بإطلاق قذائف الهاون على القرية وبشكل مكثف مما أدى الى سقوطها على الكثير من المنازل في القرية كما أدى القصف الى إصابة وقتل عدد من اهالي القرية كما قام بعض عناصر جماعة الحوثي بالتمركز في عدد من منازل القرية وتهديد عدد من الأسر المتبقية باستعمال القوة ضدهم إذا لم يغادروا ، وهو ما أضطر الأهالي الى مغادرة القرية وترك منازلهم وقد بلغ عدد الاسر التي تم تهجيرها وفق الكشوفات المرفقة بملف القضية لدى اللجنة عدد خمسة اسر.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة في الوقائع المبينة أعلاه وما ورد في التقارير وشهادة الشهود وإفادات الضحايا، تبين للجنة صحة وقوع الانتهاك وان الجهة المسؤولة عنه هي جماعة الحوثي المتمركزة في قرية دمت بقيادة المشرف الميداني هشام الغرباني ومشرف محافظة الضالع حسين الحلقبي.

٣- واقعة التهجير القسري لأهالي قرية رحبة اليوسفي كريش – مديرية مكيراس محافظة البيضاء:

تتلخص الواقعة وفقا لما جاء في ملف القضية لدى اللجنة وما تضمنته الوثائق وما ورد في إفادات وشهادات الشهود الذين استمعت إليهم اللجنة ومنهم: (ع.ع.م.م) و (م.ع.ش.م) و (ع.أ.ع.م) و (م.م.أ.خ.م) و(م.ع.أ.م) و(أ.ع.م.م) و(ص.ع.م.ي) بانه وفي يوم السبت الموافق ٢٠١٧/١١/١٨م انفجرت عبوة ناسفة

بأحد الاطقم العسكرية التابعة لجماعة الحوثي في منطقة قريبه من قرية رحبه اليوسفي كريش بمديرية مكيراس وعلى اثر ذلك قامت مجاميع مسلحة تابعة لجماعة الحوثي بمداهمة منازل المواطنين في القرية وتفتيشها واعتقال مجموعة من سكان القرية وجميعهم من المدنيين ثم انه وفي اليوم التالي وبالتحديد بتاريخ ١٩ / ١١ / ٢٠١٧ م) قامت مجموعه مسلحة من عناصر جماعة الحوثي بالدخول الى القرية وتهديد ساكنيها وابلاغهم بانهم اذا لم يغادروا القرية بأسرع وقت فسوف يتم قصف القرية وتفجير المنازل على رؤوس ساكنيها ونتيجة لذلك اضطر أهالي القرية الى مغادرة منازلهم والتوجه الى القرى المجاورة في محافظتي البيضاء وابين وقد بلغ عدد الاسر التي تم تهجيرها (١٩) اسرة وهي تضم جميع أبناء القرية البالغ عددهم (١٠٤) شخصاً منهم (٥١) ذكراً و (٥٣) انثى و ذلك وفقا لما تضمنته الكشوفات المرفقة بملف القضية لدى اللجنة .

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي اجرتها اللجنة وما ورد في التقارير المرفقة وما جاء في شهادات الشهود وإفادات الضحايا، تبين للجنة صحة وقوع الانتهاك وان الجهة المسؤولة عن هذا الانتهاك هي قيادة جماعة الحوثي وقوات صالح في مديرية مكيراس محافظة البيضاء.

القسم الثاني: نتائج التحقيقات التي أنجزتها اللجنة في الانتهاكات المتعلقة بالقانون الدولي لحقوق الإنسان

طبقا لما نص عليه قرار إنشاء اللجنة، تعتبر الاتفاقيات السبع الأساسية المصادق عليها من قبل الجمهورية اليمنية وهي: العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي للحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، واتفاقية حقوق الطفل والبرتوكولات الملحقة بها، واتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، واتفاقية مناهضة التعذيب، واتفاقية حقوق ذوي الإعاقة، إلى جانب التشريعات الوطنية المرتبطة بتلك الحقوق، هي الأساس القانوني الذي تستند إليه اللجنة فيما يتعلق بأعمال الرصد والتوثيق والتحقيق التي تقوم بها في الانتهاكات المتعلقة بقانون حقوق الإنسان. وبناء على ذلك فقد تعددت أنواع الانتهاكات التي تقوم اللجنة برصدها وتوثيقها والتحقيق فيها والتي من أهمها الآتي:

أولا: القتل خارج إطار القانون:

خلال الفترة التي يُغطّيها التقرير، والمحددة بستة أشهر، قامت اللجنة بالرصد والتحقيق في (٤٠) حالة ادعاء بالقتل خارج إطار القانون، قامت بها بعض الأطراف والجماعات المسلحة في مختلف مناطق الجمهورية اليمنية، ثبتت مسؤولية جماعة الحوثي عن (١٥) حالة، فيما ثبتت مسؤولية قوات الجيش والجهات الأمنية المحسوبة على الحكومة عن (١١) حالة. ولايزال التحقيق جاريا في عدد من الحالات الأخرى.

نماذج من وقائع القتل خارج إطار القانون التي حققت فيها اللجنة:

جماعة الحوثي :

١-واقعة قتل الضحية / بشير مشلي عبدالله شحره مديرية - المشنة محافظة إب

تتخلص الواقعة وفقاً لما تضمنه ملف التحقيق لدى اللجنة بقيام مجموعة مسلحة تابعة لجماعة الحوثي مكونة من اربعة اطقم عسكرية يرتدون زي قوات الامن المركزي (القوات الخاصة) بمحاصرة منزل

الضحية/ بشير مشلي شحره الساعة الخامسة فجرا وعند خروج الضحية من المنزل لتسليم نفسه تم إطلاق النار عليه وهو في بوابة منزله واردوه قتيلا.

وبحسب إفادات ذوي الضحية، وأقوال الشهود الذين استمعت إليهم اللجنة، ومنهم: (أ.خ.س)، و (س.ا.ا)، فأنه وفي مساء يوم ٢٠١٦/٤/١٣ قامت مجموعة مسلحة من عناصر جماعة الحوثي بمحاصرة الحارة الكائن فيها منزل الضحية بشير مشلي الكائن في المدينة القديمة بمحافظة إب وبقيت الأطقم التابعة للجماعة تطوف في الحارة طوال الليل دون معرفة سبب ذلك حتى فجر يوم الخميس ٢٠١٦/٤/١٤م بعد صلاة الفجر مباشرة وأثناء خروج الناس من المسجد هاجمت الحارة عدداً من الأطقم المسلحة وعددها اربعة أطقم تقريبا كان المسلحون الذين على متنها يرتدون الزي العسكري وزي القوات الخاصة وتم اقفال الحارة من كل الاتجاهات ثم تم تطويق منزل الضحية وبدأت بإطلاق النار على المنزل الذي يسكنه الضحية مع جميع أفراد أسرته ولكون منزل الضحية ملاصقا لعدد من المنازل المجاورة بسبب النمط المعماري للحارات القديمة في المدينة القديمة فقد حاول الضحية النداء بأعلى صوته من داخل المنزل بأنه مستعد لتسليم نفسه وانه يطلب وقف إطلاق النار على المنزل خوفا على ابنائه وأسرته وبالفعل توقف اطلاق النار، فتحرك الضحية إلى باب المنزل وأولاده معه كي تتأكد تلك العناصر أنه أعزل من السلاح وأنه لا يوجد مسلحين في المنزل، وخرج الضحية وهو رافعا يديه للأعلى بوضعية المستسلم وما إن ظهر الضحية للجناة من باب المنزل وعلى بعد متر ونصف فقط من البوابة حتى تم مباشرته بإطلاق النار عليه بكثافة مما ادى الى أصابته بإحدى عشر طلقة في الصدر وفي العنق مقابل باب المنزل امام أطفاله وأسرته ومن ثم تركوه ينزف حتى فارق الحياة، ولم يكن الضحية له اي نشاط عسكري كما لم يكن ينتمي لأي من اطراف النزاع وكل ما فعله الضحية أنه أعترض في وقت سابق على ترديد الصرخة من قبل الحوثيين في المسجد الكبير بالمدينة القديمة في محافظة إب أثناء صلاة الجمعة.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة، وما ورد في شهادات الشهود، فإن الجهة المسؤولة عن هذا الانتهاك هي جماعة الحوثي بقيادة مشرف الجماعة في محافظة اب.

٢. واقعة قتل الضحية/ عبده ناصر إسماعيل الحارثي الحميدي واصابة/ احمد راشد محمد غليس ومحمد احمد البقال في منطقة جيف الحميدي - مديرية العرش رداع – محافظة البيضاء بتاريخ ٢٠١٨\١٠\١٨م

تتلخص الواقعة بقيام عناصر من جماعة الحوثي المتمركزة في منطقة جيف الحميدي مديرية العرش رداع بتاريخ ٢٠١٨\١٠\١٨م بإطلاق النار على الضحايا/ عبده ناصر الحميدي واحمد غليس ومحمد البقال عندما كانوا مع مجموعة من المواطنين من أبناء القرية يقفون الى جوار الطريق العام مما أدى الى مقتل الضحية/ عبده ناصر الحميدي على الفور واصابة المواطنين/ احمد غليس ومحمد البقال بإصابات مختلفة.

وبحسب ما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة وما ورد في إفادات ذوي الضحايا واقوال الشهود ومنهم (أ،م،ع،ج) و (م،ص،م،ز) و (م،ن،أ،ب) و (ص،ع،أ،ف) ، فانه بتاريخ ٢٠١٨\١٠\١٨م قامت عناصر من جماعة الحوثي المتمركزة في منطقة جيف الحميدي مديرية العرش محافظة البيضاء بإطلاق النار على

الضحايا/ عبده ناصر الحميدي واحمد غليس ومحمد البقال عندما كانوا مع مجموعة من المواطنين من أبناء القرية يقفون الى جوار الطريق العام المؤدي للقرية للمطالبة باحالة قتلة أحد ابناء القرية الى النيابة العامة واثناء وقوفهم للاحتجاج والمطالبة بتسليم القتلة وصلت عدة اطقم عسكرية تابعة لجماعة الحوثي وقامت بإطلاق النار مباشرة على المواطنين مما أدى الى مقتل الضحية/ عبده ناصر الحميدي على الفور واصابة المواطنين/ احمد غليس ومحمد البقال بإصابات مختلفة وتم إسعافه لتلقي العلاج الى مدينة رداع .

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي اجرتها اللجنة في هذه الواقعة والأدلة والتقارير المرفقة بالملف وما ورد في اقوال الشهود تأكد للجنة صحة حصول الواقعة، وان الجهة المسؤولة عن هذا الانتهاك هي جماعة الحوثي المسيطرة على المنطقة بقيادة مشرف الجماعة في مديرية العرش – محافظة البيضاء.

٣- واقعة قتل الضحية/ قاسم منصر صغير ابو خيرة – مديرية المدينة – محافظة صعدة بتاريخ ٢٠١٩/١/٧م

تتلخص الواقعة وفقاً لما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة، أنه بتاريخ ٢٠١٩/١/٧م أطلق مسلحون تابعون لجماعة الحوثي الرصاص على الضحية قاسم منصر صغير أبو خيرة اثناء مروره بسياراته في السوق مما أدى الى مقتله في الحال وإصابة ابنه الطفل/ هيثم قاسم في يديه.

وبحسب ما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة وما ورد في شهادة شهود الواقعة من أهالي المنطقة ومنهم (ع.ع.هـ.ع) ٣٤ سنة ، و(ع. س. ص) ٢٢سنة، فانه في تمام الساعة (١:٠٠) ظهراً بتاريخ ٢٠١٩/١/٧م، تم اعتراض الضحية من قبل مجموعه مسلحة من جماعة الحوثي اثناء مروره بسيارته في وسط السوق وطلبوا منه النزول معهم بحجة انهم من عناصر ما يسمى بالأمن الوقائي التابع للجماعة وانه مطلوب لديهم وعندما طلب منهم الضحية أن يسمحوا له بان يوصل أبنائه الموجودين معه في السيارة الى المنزل رفضوا ذلك وعند محاولته التحرك بالسيارة قاموا بإطلاق الرصاص عليه وعلى السيارة وهو ما أدى الى مقتله واصابة ابنه الطفل هيثم قاسم منصر بجروح بالغه في كلتا يديه.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة، وما وردفي إفادات ذوي الضحية وشهادة الشهود ، وما احتواه ملف القضية من وثائق وشهادة وفاة وتقارير طبية تبين للجنة أن جماعة الحوثي بقيادة مشرف الجماعة في محافظة صعدة هي المسؤولة عن ارتكاب هذا الانتهاك.

٤- واقعة قتل الضحية/ طلال امين محمد غالب قرية ظفار – العود – م/ قعطبة – محافظة/ الضالع بتاريخ ٢٠١٩/٤/٥م

تتلخص الواقعة بانه في تاريخ ٢٠١٩/٤/٥م في قرية ظفار – العود – مديرية قعطبة – محافظة الضالع، قامت عناصر تابعة لجماعة الحوثي بإطلاق الرصاص على الضحية طلال امين محمد غالب اثناء ذهابه الى عمله

وبحسب ما ورد في إفادة ذوي الضحية وما جاء في شهادة الشهود الذين تم الاستماع إليهم من قبل اللجنة ومنهم: (م.أ.م.ع) و (ع.ص.ص.ع) فأنه بتاريخ ٢٠١٩/٤/٥م وعندما كان الضحية/ طلال امين محمد غالب متوجهاً الى عمله لأداء واجبه كمدرس في مدرسة ٢٢ مايو بقرية ظفار – العود – م/ قعطبة – محافظة الضالع، ه تم إطلاق الرصاص عليه من قبل عناصر جماعة الحوثي المسيطرة على القرية مما أدى الى اصابته بطلق ناري من عيار ١٢,٧ في الصدر اخترق القلب وأدى الى وفاته في الحال .

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة، وما ورد في إفادات ذوي الضحية وشهادة الشهود ، وما احتواه ملف القضية من وثائق وشهادة وفاة وتقارير طبية تبين للجنة أن جماعة الحوثي بقيادة مشرف الجماعة في قرية ظفار – العود – م/ قعطبة – م/ الضالع المدعو / حسين الحلقبي. هي المسؤولة عن ارتكاب هذا الانتهاك .

نماذج قتل خارج نطاق قانون منسوبة إلى الجهات التابعة للحكومة الشرعية:

١. واقعة قتل الضحية / نجيب ناجي محمد الحبشي – مديرية المظفر محافظة تعز

تتلخص الواقعة في أنه بتاريخ ٢٣/ ٢٠١٩/٣م اثناء ما كان الضحية نجيب ناجي محمد الحبشي عائدا من دكانه وعند وصوله الى باب منزله تم ايقافه من قبل مجموعة من المسلحين طلبوا منه الحضور معهم، وعندما رفض باشروه بإطلاق النار عليه مما أدى الى مقتله .

وبحسب ما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة وما جاء في إفادة ذوي الضحية وشهادة الشهود ومنهم (ف. ن.م) و(ع. ق. م) و (ج. ا. هـ) فأنه في تمام الساعة الثامنة والنصف صباحاً بتاريخ ٢٣/ ٢٠١٩/٣م واثناء ما كان الضحية عائدا من دكانه متوجها إلى منزله الكائن في نفس المبنى ، قامت مجموعة مسلحه تابعة للجنة الأمنية بمحافظة تعز بإيقافه والطلب منه بالحضور معهم فرفض واتجه نحو باب المنزل وحينها تم إطلاق النار عليه واصيب بعده طلقات وعلى اثر ذلك خرج اطفاله وزوجته وشاهدوه وهو ملقي على الارض وتم سماع صراخ النساء والأطفال من قبل أهالي الحارة الذين هرع عدد منهم الى مكان الواقعة وقاموا بإسعاف الضحية إلى مستشفى الثورة وبعد اجراء الإسعافات الأولية له تم نقلة الى قسم الكشافة لعمل اشعة وهناك حضر مجموعة من المسلحين بالزي المدني في قسم الكشافة في المستشفى حيث قاموا بأخذ الضحية معهم واركبوه في سيارة نوع هيلوكس لون ابيض واقتادوه الى منطقة السائلة جوار جامع السعيد وهناك تم تصفيته والاجهاز عليه بتهمة انتمائه الى ما يسمى كتائب أبو العباس وقد تم تصوير عملية القتل في مقطع فيديو تم نشره وتداوله عبر وسائل التواصل الاجتماعي .

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي اجرتها اللجنة وما ورد من اقوال ذوي الضحية وشهادة الشهود ثبت للجنة ان المسؤول عن هذا الانتهاك هي عناصر الحملة الأمنية التابعة للجنة الأمنية بقيادة مدير امن محافظة تعز .

٢-واقعة قتل الضحية / صدام محمد صدام عثمان في نقطة البيرين – المعافر – محافظة تعز بتاريخ ٢٠١٨/١١/٢٧م

تتلخص الواقعة بانه في تاريخ ٢٧/ ٢٠١٨/١١م وعند عودة الضحية صدام محمد صدام وزملائه من مديرية المخا واثناء وصولهم إلى نقطة البيرين تم اطلاق النار عليهم من قبل عناصر النقطة العسكرية مما أدى الى مقتل الضحية صدام محمد صدام عثمان .

وبحسب ما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة وما جاء في افادة ذوي الضحية وشهادة الشهود ومنهم (م. م. ا.ص) ، (م. م. ع) بانه في تاريخ ٢٧/ ٢٠١٨/١١م في تمام الساعة الواحدة ليلا وعند عودة الضحية صدام محمد صدام مع عدد من زملائه المجندين في الساحل الغربي مديرية المخا واثناء وصولهم إلى نقطة البيرين التابعة لكتائب ابو العباس التابعة للواء ٣٥ مدرع تم ايقافهم من قبل افراد النقطة العسكرية وطلبوا منهم تسليم اسلحتهم فرد صدام ورفاقه بأنهم سوف يتواصون مع قيادة المحور كونهم جاؤوا من جبهة الساحل الغربي ويتبعون الجيش وعندما نزل صدام وزملائه من السيارة للتفاهم مع افراد النقطة رفضوا التفاهم معهم ووضعوا السلاح على رؤوسهم وطلبوا منهم تسليم سلاحهم فوافق صدام ورفاقه على ذلك وقاموا بتسليم اسلحتهم الى افراد النقطة ومن ثم صعدوا الى السيارة وارادوا التحرك ومواصلة طريقهم الا انهم وفور تحركهم من النقطة تفاجئوا بإطلاق النار عليهم من قبل عناصر النقطة مما ادى إلى اصابة صدام بعده طلقات في البطن والفخ وقام زملائه بإسعافه إلى مستشفى البريهي في سياره اخرى كون سيارتهم قد تعطلت بسبب تعرضها للرصاص وتوفي الضحية بعد وصوله الى المستشفى مباشرة وتم نقله إلى ثلاجة مستشفى الروضة .

النتيجة

من خلال التحقيقات التي اجرتها اللجنة في الواقعة وما ورد في اقوال ذوي الضحية وشهادة الشهود تبين للجنة ان المسئول عن هذا الانتهاك هي العناصر التابعة لكتائب ابو العباس في نقطة البيرين بقيادة قائد النقطة .

٣- واقعة قتل الطفل عبدالعزيز مساعد عوض باغريب – مديرية عتق – محافظة شبوة بتاريخ ٢٠١٧/٩/١٢م

تتلخص الواقعة بأنه بتاريخ ٢٠١٧/٩/١٢م وأثناء مرور الطفل عبدالعزيز مساعد باغريب بنقطة نوفان الأمنية / مديرية عتق / محافظة شبوة بصحبة عائلته ، تم إطلاق النار عليه بعد خروجه من السيارة من قبل افراد النقطة مما أدى الى مقتله في الحال .

وبحسب ما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة وما احتوته الصور والتقارير الطبية المرفقة بالملف وما جاء في افادة ذوي الضحية وشهادة الشهود ومنهم (ي.م.س.ن) و (ص.ح.ع) و(ص.ح.ح) فإنه في يوم الثلاثاء بتاريخ ٢٠١٧/٩/١٢م الساعة السابعة مساءا وأثناء عودة الطفل عبدالعزيز مساعد عوض باغريب (١٥ سنة) من منطقة العبر مع عائلته على متن سيارة هيلوكس وعند وصولهم الى نقطة

نوفان التابعة لما يسمى قوات النخبة الشبوانية / محور العلم تجاوز سائق السيارة المطب الأول التابع للنقطة لعدم تنبهه بوجود النقطة العسكرية، وعندما شاهد افراد النقطة وهم يأشرون اليه بالتوقف ، توقف بسيارته ونزل منها للتفاهم معهم ومعه الطفل الضحية عبدالعزيز مساعد ، وعلى الفور باشر أفراد النقطة بإطلاق النار علي الطفل الضحية بعدة طلقات أصابته أحداها في الرأس مما أدى الى مقتله على الفور وتم نقل جثته الى مستشفى عتق العام.

النتيجة /

من خلال التحقيقات التي اجرتها اللجنة في الواقعة وما ورد في اقوال ذوي الضحية وشهادة الشهود تبين للجنة ان المسئول عن هذا الانتهاك هي العناصر التابعة لنقطة نوفان التابعة للنخبة الشبوانية بقيادة قائد نقطة نوفان مديرية عتق محافظة شبوة.

ثانيا: الاعتقال التعسفي والاختفاء القسري

تحظر المادة (٤٨) من دستور الجمهورية اليمنية و المادة (٩) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المصادق عليها من قبل اليمن، الاعتقال التعسفي أو احتجاز الأفراد، وتنص المادة على أنه «لا يجوز حرمان أحد من حريته إلا لأسباب ينص عليها القانون وطبقا للإجراء المقرر فيه». كما يتوجب إبلاغ أي شخص يتم توقيفه بأسباب هذا التوقيف لدى وقوعه كما يتوجب إبلاغه سريعا بأية تهمة توجه إليه.

ويمثل الاختفاء القسري باعتباره انتهاكا مركبا يطال عددا كبيرا من الحقوق الأساسية المحمية دوليا، واحدا من بين الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، ومما يزيد من جسامة هذا الانتهاك كون الأضرار المترتبة عنه تتعدى الضحايا المباشرين لتطال عائلاتهم، بل والمجتمع برمته ما دام الهدف من وراء ممارسته هو بث الرعب والخوف لدى هؤلاء جميعا باعتباره يكسر الحق في الحياة. وهذا الانتهاك هو الدافع إلى صدور إعلان حماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، والذي اعتمد ونشر على الملأ بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة (٤٧/١٣٣) المؤرخ في ١٩٩٢/١٢/١٨م واتفاقية حماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري سنة ٢٠٠٧، وقد تمكنت اللجنة خلال الفترة التي يغطيها التقرير من رصد وتوثيق عدد (٣٧٤) حالة ادعاء بالاعتقال التعسفي والاختفاء القسري قامت بها مختلف الأطراف في جميع مناطق الجمهورية اليمنية. ، ثبتت مسؤولية جماعة الحوثي عن عدد (٣٣٢) حالة انتهاك، فيما ثبتت مسؤولية القوات الحكومية والجهات الأمنية التابعة للحكومة عن عدد (٣٦) حالة.

نماذج من وقائع الاعتقال التعسفي والاخفاء القسري التي انهت اللجنة التحقيق فيها:

الوقائع التي تقع المسئولية فيها على جماعة الحوثي

١. **واقعة اعتقال واخفاء الضحايا/ علي محمد صالح الحيدري وقاسم صالح محمد الحيدري وعلي قاسم** صالح الحيدري وصالح محسن محمد الحيدري وسعيد صالح محسن الحيدري وأحمد محمد صالح الحيدري – عزلة بني الجرادي – مديرية مسور – محافظة ريمه بتاريخ ٢٠١٩/١/٩م

تتلخص الواقعة أنه بتاريخ ٢٠١٩/١/١٩م قامت مجموعة مسلحة تابعة لجماعة الحوثي باعتقال الضحايا : علي محمد صالح الحيدري وقاسم صالح محمد الحيدري وعلي قاسم صالح الحيدري وصالح محسن محمد الحيدري وسعيد صالح محسن الحيدري وأحمد محمد صالح الحيدري من عزلة بني الجرادي في مديرية مسور محافظة ريمة واقتيادهم إلى مكان مجهول وإخفائهم قسريا.

وبحسب ما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة، و ما ورد في اقوال الشهود الذين استمعت إليهم اللجنة ومنهم: (ع. م. ع. أ) و(ي. م. ع. أ)، فأنه في يوم الأربعاء الساعة (٩:٠٠) صباحاً بتاريخ ٢٠١٩/١/٩م وصلت حملة مسلحة مكونه من (٧) أطقم عسكرية تابعة لجماعة الحوثي بقيادة المدعو/ فؤاد الجرادي مشرف الجماعة بالمحافظة إلى قرية الجرادي مديرية مسورة محافظة ريمة ، وقاموا بحصار القرية والتهديد بتفجير منازل أهالي القرية اذا لم يتم تسليم المطلوبين للجماعة من أبناء القرية وهم الضحايا علي محمد صالح الحيدري وقاسم صالح محمد الحيدري وعلي قاسم صالح الحيدري وصالح محسن محمد الحيدري وسعيد صالح محسن الحيدري وأحمد محمد صالح الحيدري وبعد أخذ ورد مع أهالي القرية ، وافق أهالي الضحايا على تسليمهم بشرط أن يحولوا للنيابة او يخضعوا للقانون اذا كانت هناك اية اتهامات ضدهم ، ثم أنه وبعد تسليم الضحايا انفسهم الى عناصر الجماعة بقيادة المدعو فؤاد الجرادي تم اقتيادهم إلى مكان مجهول، وبرغم تردد أهالي الضحايا على المسئولين التابعين للجماعة لمحاولة معرفة مصير أبنائهم أو معرفة مكان اعتقالهم ، لم يتم اطلاعهم عن أي معلومة تخص مصير ابنائهم حتى كتابة التقرير.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة، وما ورد من إفادات ذوي الضحية والشهود والاستماع لهم، وما احتواه ملف القضية من معلومات عن الواقعة تبين للجنة أن جماعة الحوثي بقيادة/ فؤاد الجرادي مسؤول الجماعة بالمحافظة هم المسؤولين عن ارتكاب هذا الانتهاك.

٢. واقعة اعتقال أهالي قرية الشقعة – بئر ناصر – مديرية تبن – محافظة لحج بتاريخ ٢٠١٥/٨/٢م

تتلخص الواقعة أنه بتاريخ ٢٠١٥/٨/٢م واثناء سيطرة جماعة الحوثي وقوات صالح على مديرية تبن محافظة لحج قامت عناصر تابعة لهم باعتقال عدد (٣٧) من أبناء قرية الشفعة مديرية تبن محافظة لحج.

وبحسب ما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة وما ورد في إفادة الضحايا وشهادة الشهود ومنهم (ع.ع.ف.م) و (ف.ع.م.د) فأنه بتاريخ ٢٠١٥/٨/٢م الساعة العاشرة صباحاً واثناء تمركز جماعة الحوثي في مديرية تبن محافظة لحج، داهمت عناصر مسلحة من الجماعة عدد من منازل القرية وأطلقوا الرصاص بشكل مكثف وزرعوا الخوف بين النساء والأطفال واعتقلوا كل من كان متواجد من أبناء القرية وعددهم (٣٧) واقتادوهم بقوة السلاح ووضعوهم في احدى الغرف وتم احتجازهم هناك لمدة ثلاثة أيام بدون ماء او غذاء كما تم إساءة معاملتهم والاعتداء عليهم بالضرب والسب والتلفظ عليهم بالفاظ بذيئة ، والضحايا هم :

م	الاسم	العمر
1	احمد عبدالله محمد الحاج	٥٩ سنة
2	قحطان محمد غالب ناصر	٥٤ سنة
3	عبدالله عبده علي عبدالله	٥٢ سنة

4	احمد صالح فرج عبدالله	٥٦ سنة
5	عبدالله صالح سالم مبارك	٨٩ سنة
6	احمد حيدره احمد المقداد	٦٢ سنة
7	عبدالله محمد عوض بحران	٥٣ سنة
8	عبده علوان سعيد	٦٤ سنة
9	احمد مصطفى محمد صالح	٢٤ سنة
10	محمد عبدالله احمد حسن	٢٦ سنة
11	عارف محمود خضر عوض	٣٦ سنة
12	عبده صالح عقلان	٥٣ سنة
13	ناصر احمد محمد فريد	٤٠ سنة
14	احمد امير سعيد عبدالرب	٢٨ سنة
15	وديع محمد عقلان جابر	٤٩ سنة
16	عبدالفتاح محمد غالب	٥٢ سنة
17	جميل محمد هندي شميله	٤٠ سنة
18	عبد مرشد عبد علي	٢١ سنة
19	محمد عبد علي عبدالله	٣٦ سنة
20	مارس محمد هندي شميله	٤٢ سنة
21	محمد صالح عبدالله احمد	٣٠ سنة
22	نبيل عبدالله احمد حسن	٣١ سنة
23	فضل الوحش منصور ناجي	٤٩ سنة
24	منير عبده علي سويدان	٤٣ سنة
25	انيس احمد عبدالله	٣٣ سنة
26	حسين احمد فضل قوزعي	٣٥ سنة
27	فكري علي محمد دهيس	٣٦ سنة
28	عوض عبدالله فرج محمد	٣١ سنة
29	هاشم حسن صالح سالم	٥٤ سنة
30	احمد صالح عبدالله احمد	٥٠ سنة
31	وهبان قحطان محمد غالب	٢٧ سنة
32	منير احمد محمد قايد	٢٥ سنة
33	جواد مفتاح صالح سحران	٥٧ سنة
34	صابر حامد عبدالله سالم	٤٢ سنة
35	عبدالكافي بسيم جوهر ناصر عوض	٣٩ سنة
36	عمار عمر فرتوت خضيري	٣٤ سنة
37	توفيق سيل سالم نصره	٤٢ سنة

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة وما ورد في اقوال الضحايا وشهادة الشهود، تبين للجنة ان الجهة المسؤولة عن هذا الانتهاك هي جماعة الحوثي ، بقيادة مشرف جماعة الحوثيين بمحافظة لحج المدعو عبدالرزاق المروني.

٣. واقعة اعتقال عدد (٥١) ضحية من قبل نقطة ابو هاشم بمديرية رداع محافظة البيضاء بتاريخ ٢٠١٧/١/١٣م

تتلخص الواقعة بانه وبتاريخ ٢٠١٧/١/١٣م واثناء ذهاب الشهود الى نقطة ابو هاشم لمعرفة اسباب اعتقال الضحية (ع.م.أ.ن) ومعهم مجموعه من الوسطاء من اعيان المنطقه وجدوا ان هناك عدد من المعتقلين ممن تم احتجازهم في النقطه من المسافرين والعمال المدنيين من ابناء محافظة إب وعددهم

(٥١) معتقلاً جميعهم تم اعتقالهم من قبل افراد نقطة ابو هاشم في مدينة رداع اثناء مرورهم في النقطة .

وبحسب ما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة وما ورد في اقوال المبلغ وإفادة الشهود الذين تم الاستماع لهم من قبل اللجنة ومنهم (ع.أ.س.ع) و (م.ع.ق.ج) فانه في يوم الجمعة الموافق ٢٠١٧/١/١٣م واثناء ذهاب الشهود الى نقطة ابو هاشم لمعرفة اسباب اعتقال الضحية (ع.م.أ.ن) رفقة عدد من الوسطاء من ابناء المنطقة تفاجئوا بوجود عدد من المعتقلين ممن تم ايقافهم واحتجازهم من المسافرين والعمال المدنيين وجميعهم من ابناء محافظة إب وعددهم (٥١) معتقلاً تم اعتقالهم من قبل نقطة ابو هاشم مرفق بملف القضية كشف باسماء وبيانات الضحايا يبدأ باسم الضحية رقم واحد (ب.ح.ي.م) وينتهي باسم الضحية رقم ٥١ (هـ.ع.م.م) وجميع الضحايا من ابناء محافظة إب ومن مديريات مختلفة من المحافظة تم اعتقالهم تعسفيا من قبل افراد نقطة ابو هاشم التابعة لجماعة الحوثي في مدينة رداع بمحافظة البيضاء اثناء مرورهم بالنقطة .

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي اجرتها اللجنة، وما ورد في شهادة الشهود، وما احتواه التقرير والكشوفات لدى اللجنة، تبين للجنة ان الجهة المسؤولة عن هذا الانتهاك هي جماعة الحوثي بقيادة مشرف الجماعة في رداع المدعو عبدالله ادريس والمدعو ابو هاشم الريامي .

الوقائع التي تقع المسئولية فيها على الجيش الوطني والجهات الأمنية التابعة للحكومة الشرعية والمحسوبة عليها:

١. واقعه الاختفاء القسري عبدالهادي احمد محمد المحجري قرية العدوف وادي حنا مديرية جبل حبشي – محافظة تعز ٢٠١٩/٤/٢٤م

تتلخص الواقعة بانه وبتاريخ ٢٠١٩/٤/٢٤م قامت مجموعة مسلحة يرتدون الزي المدني بمحاصرة منزل الضحية عبدالهادي احمد محمد المحجري واعتقاله بالقوة واخذه على متن عدد من الاطقم العسكرية الى معسكر الامن المركزي في منطقة الخيامي في مديرية المعافر ومن ثم نقله الى مكان مجهول.

وبحسب ما جاء في إفادة ذوى الضحية وما ورد في شهادة الشهود الذين تم سماعهم من قبل اللجنة ومنهم (ن،أ،م،ا) و(م،ع،ع)و(ع،ح،ع،ا) و(ف،ح،م،س)و(ح،م،ع،ع) فإنه وبتاريخ ٢٠١٩/٤/٢٤م وفي تمام الساعة الثانية عشر والنصف ليلا قدمت مجموعة مسلحة ترتدي الزي المدني على متن (٥) أطقم عسكرية تابعة لإدارة أمن مديرية جبل حبشي الى قرية العدف وادي حنا جبل حبشي وعند وصولهم قاموا بتطويق منزل/ محمد عبدالولي عبدالجليل وعند سؤالهم من قبل بعض أهالي القرية عن سبب قدومهم وتطويقهم للمنزل أفادوا بأنهم قد جاءوا بناء على توجيهات مدير امن المديرية المدعو/ توفيق الوقار، ثم بعد ذلك قاموا بطرق باب المنزل وطلبوا من الضحية عبدالهادي احمد محمد الخروج من المنزل وتسليم نفسه وبعد خروج الضحية تم اعتقاله واخذه على متن احد الاطقم الى معسكر الامن المركزي في منطقة الخيامي بمديرية المعافر ومنع عنه الزيارة لفتره تم بعدها نقله من معسكر الخيامي الى مكان مجهول ولازال الضحية مفقود ولا يعرف مصيره حتى كتابة التقرير.

النتيجة:

من خلال ما ورد في إفادات ذوي الضحية وشهادات الشهود وما تضمنه ملف القضية وما قامت اللجنة من تحقيقات تبين للجنة أن الجهة المسؤولة عن هذا الانتهاك هي إدارة أمن مديرية جبل حبشي بقيادة مدير أمن المديرية توفيق الوقار.

٢- واقعة اعتقال الضحية/ محمد عبدالوهاب احمد الزغير (المنصورة – عدن) بتاريخ ٢٠١٩/٢/٦م

تتلخص الواقعة بانه بتاريخ ٢٠١٩/٢/٦م قامت مجموعة مسلحة من الجنود باقتحام مسجد الخباب بمديرية المنصورة محافظة عدن واعتقال الضحية/ محمد عبدالوهاب احمد الزغير بقوة السلاح ونقله الى مكان مجهول

وبحسب ما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة وما ورد في أفادة ذوي الضحية وشهادة الشهود ومنهم (ع.ع.أ) و (ف.ض.ط) فانه في يوم الخميس الساعة الواحدة بعد صلاة الظهر بتاريخ ٢٠١٩/٢/٦ م قام مجموعة من الجنود الملثمين التابعين لفريق مكافحة الإرهاب التابع لإدارة امن محافظة عدن بقيادة قائد قوات مكافحة الارهاب بعدن بمحاصرة مسجد الخباب في مديرية المنصورة بمحافظة عدن ومن ثم قاموا باقتحام المسجد واعتقال الضحية/ محمد عبدالوهاب احمد الزغير والذي كان يقوم بتغسيل الموتى في مغسلة المسجد واقتياده الى جهة مجهولة على متن احدى السيارات التابعة لهم ومن دون مراعاة لحرمة دور العبادة .

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي اجرتها اللجنة وما ورد في اقوال ذوي الضحية وشهادة الشهود تبين للجنة ان الجهة المسؤولة عن هذا الانتهاك هي قوات مكافحة الإرهاب التابعة لادارة امن محافظة عدن بقيادة قائد قوات مكافحة الارهاب بعدن.

٣- واقعة اعتقال الضحية/ زكريا عبدالواحد محمد الهتار وآخرين محاظة مأرب بتاريخ ٢٠١٧/٥/١٧م

تتلخص الواقعة بانه بتاريخ ٢٠١٧/٥/١٧م قامت مجموعة من الجنود التابعين لقوات لأمن الخاص بمدينة مأرب باعتقال عدد ثمانية من الضحايا واقتيادهم الى قسم شرطة السلام في مدينة مارب و الافراج عن البعض منهم فيما لا زال الآخرين معتقلين في مقر مبنى الامن السياسي.

وبحسب ما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة وما ورد في إفادة ذوي الضحايا وشهادة الشهود ومنهم (أ.ع.م.هـ) و (ع.س.ش) و (و.ق.م.ق) فانه بتاريخ ٢٠١٧/٥/١٧م الساعة العاشرة والنصف مساءاً قامت مجموعة من الجنود التابعين لقوات الأمن الخاص بمدينة مأرب على متن طقمين عسكريين باعتقال الضحايا المبينة اسماؤهم ادناه وعددهم ثمانية ضحايا واقتيادهم من المنزل الذي كانوا مقيمين فيه في منطقة المطار بمدينة مارب الى قسم شرطة السلام بمدينة مارب حيث تم اعتقالهم هناك لمدة ستة أيام تم بعدها الافراج عن اثنين منهم وهم الضحية زكريا علي الحداد والضحية سمير قاسم الدعيس فيما لا يزال الضحايا الآخرين معتقلين في مقر مبنى الامن السياسي والضحايا هم :

م	الاسم	مصيره
١	مراد عبدالله مهيوب مثنى	لا يزال مخفي
٢	هاني عبدالواحد محمد الهتار	لا يزال مخفي
٣	زكريا عبدالواحد محمد الهتار	لا يزال مخفي
٤	زكريا علي الحداد	تم الافراج عنه
٥	سمير قاسم محمد الدعيس	تم الافراج عنه
٦	عبدالوهاب سليمان مسبح	لا يزال مخفي
٧	علي مقبل محمد الهتار	لا يزال مخفي
٨	علي محمد الصعفاني	لا يزال مخفي

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي اجرتها اللجنة وما ورد في اقوال ذوي الضحية وشهادة الشهود تبين ان الجهة المسؤولة عن ذلك الانتهاك هم الجنود التابعين لقوات الامن الخاص بمحافظة مارب بقيادة العقيد أبو محمد الشعلان .

ثالثا: التعذيب وسوء المعاملة:

خلال الفترة التي يغطيها التحقيق، قامت اللجنة برصد (٩) حالة ادعاء بالتعذيب والمعاملة اللاإنسانية والمهينة قامت بها بعض الأطراف في عدد من مناطق الجمهورية اليمنية.، ثبتت مسؤولية جماعة الحوثي عن (٤) حالات تعذيب ، فيما ثبتت مسؤولية قوات الجيش والجهات الأمنية التابعة للحكومة عن عدد (٥) حالات.

نماذج وقائع التعذيب وسوء المعاملة التي قامت اللجنة بالتحقيق فيها

الوقائع التي تقع المسؤولية فيها على جماعة الحوثي :

١. **واقعة تعذيب عدد من الضحايا بمنطقة طياب – مديرية ذي ناعم – محافظة البيضاء بتاريخ ٢٠١٥/٢/١٤م**

تتلخص الواقعة كما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة وما ورد في إفادة الضحايا واقوال الشهود الذين استمعت اليهم اللجنة ومنهم (م.م.ح.ح) و (م.م.ط) و (س.ع.ط) بانه واثناء عودة الضحايا وهم/ مصطفى محمد حنش وسالم العزيبي وناصر عبدالله العمري وصلاح عبدربه العنيكمه وذلك من قرية طياب متجهين الى منازلهم على متن احدى السيارات تم ايقافهم من قبل النقطة التابعة لجماعة الحوثي جوار مدرسة طياب ثم بعد ذلك تم اعتقالهم ونقلهم من النقطة الى المعتقل التابع للجماعة والذي يقع في قلعة رداع واثناء فترة اعتقالهم التي استمرت لمدة شهرين تعرض الضحايا للتعذيب على يد عناصر الجماعة في قلعة رداع حيث كان يتم ضربهم بالاسلاك والعصي كما كان يتم تعليقهم الى الاعلى واستخدام ما يسمى بطريقة الشواية في التعذيب ونتج عن ذلك حصول عدد من الاصابات المختلفة في أجسادهم.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي اجرتها اللجنة في هذه الواقعة وما احتواه ملف القضية من وثائق وما جاء في شهادة الشهود، تبين للجنة صحة وقوع الانتهاك، وان الجهة المسؤولة عن هذا الانتهاك هي جماعة الحوثي بقيادة مشرف الجماعة في مديرية ذي ناعم والمشرف الامني في قلعة رداع بمحافظة البيضاء.

٢- واقعة تعذيب الضحية حمزة يحيى محمد المعبري ٢٧ سنة – مديرية المطمة – محافظة الجوف بتاريخ ٢٠١٦/٢/٢٨م

تتلخص الواقعة وفقاً لما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة وما ورد في افادة الضحية وشهادة الشهود الذين كانوا مع الضحية في المعتقل ومنهم (ع.ع. م. أ) ، و(و. م. م. غ) ، فأنه في يوم الاثنين الساعة (٣:٠٠) عصراً بتاريخ ٢٠١٦/٢/٢٨م وعندما كان الضحية متجهاً إلى محافظة مأرب، تم ايقافه من قبل احد النقاط الأمنية التابعة لجماعة الحوثي على طريق مارب الجوف و انزاله هو وثلاثة اشخاص اخرين كانوا معه على متن الحافلة و من ثم اقتياد الضحية بداية إلى مبنى إدارة أمن محافظة عمران ومن ثم إلى الحجز الاحتياطي في مدينة عمران حيث امضى فيه الضحية مدة (١٤) يوم تعرض خلالها للتعذيب من قبل المحققين الذين كانوا يقومون بتعليقه وجلده بالإسلاك كما كانوا يقومون بضربه بالعصي حتى يغمى عليه من شدة الضرب ثم بعد ذلك تم وضع الضحية في زنزانة انفرادية لمدة ستة أشهر تم بعدها نقله الى احد العنابر مع باقي المعتقلين والذي كانوا من كل المحافظات وبقي هناك في المعتقل حتى تاريخ ٢٠١٦/١٢/٢٤م حيث تم نقله إلى سجن ذمار المركزي ثم من هناك تم نقله إلى معتقل كلية الطب في شمال مدينة ذمار وهناك تعرض الضحية للتعذيب مجدداً واستمر اعتقاله حتى أفرج عنه بتاريخ ٢٠١٧/١١/٢٧م.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة، وما ورد في افادة الضحية وما جاء في شهادة الشهود ، وما احتواه ملف القضية من وثائق وتقارير تتعلق بالواقعة تبين للجنة أن الجهة المسؤولة عن ارتكاب هذا الانتهاك هي جماعة الحوثي بقيادة مشرفي الجماعة في محافظات الجوف وعمران وذمار .

٣- واقعة تعذيب الضحية حسين صالح حسين الرشيدي مديرية ذمار – محافظة ذمار بتاريخ ٢٠١٦/٧/١م

تتلخص الواقعة وفقاً لما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة وبحسب ما ورد من إفادات الضحية وما أدلى به شهود الواقعة ممن كانوا معه في المعتقل ومنهم (م.ن. ع. أ) ، و(س. أ. م. أ) ، فأنه في تمام الساعة (٣:٠٠) فجراً بتاريخ ٢٠١٦/٧/١م فوجئ الضحية بتواجد عدد من المسلحين بالقرب من منزله بقيادة المدعو مروان زيد المحاقري مشرف جماعة الحوثي في المربع الأمني الذي يقع فيه منزل الضحية في مدينة ذمار و كذا المدعو يحيى عبدالله الشرفي رئيس ما يسمى بجهاز الأمن الوقائي التابع للجماعة في المدينة ، وعند خروج الضحية من المنزل لمعرفة سبب وجود المسلحين باشروه بأطلاق النار عليه مما أدى الى اصابته في فخذه، ، ثم بعد ذلك تم حمله من قبل المسلحين الى احد المباني في منطقة هران وفي اليوم الثاني تم اخذ الضحية إلى غرفة التحقيق وهو مغمض العينين وهناك تعرض للتعذيب من قبل المحققين التابعين للجماعة حيث تم ضربه وجلده بالعصي والاسلاك كما تم اقتلاع ظفر الإصبع الكبير من القدم اليمنى كما استمر ترك النزيف الذي تعرض له من جراء الإصابة في الفخذ عند اعتقاله دون رعاية او علاج حتى فقد الضحية الوعي ولم يتم نقله من المعتقل الا بعد مرور حوالي

أربعة اشهر تعرض خلالها للعديد من صنوف الإساءة والتعذيب .

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة، وما ورد في إفادة الضحية وشهادة الشهود الذين تم الاستماع لهم من قبل اللجنة ، وما احتواه ملف القضية من معلومات عن الواقعة تبين للجنة أن الجهة المسؤولة عن هذا الانتهاك هي جماعة الحوثي بقيادة المدعو مروان زيد المحاقري مشرف المربع والمدعو يحيى عبدالله الشرفي رئيس ما يسمى بجهاز الأمن الوقائي في مدينة ذمار إضافة إلى المدعو أحمد عبدالله الوريث ويدعى ابو داؤود مشرف المعتقل التابع لجماعة الحوثي والكائن في منطقة هران بمحافظة ذمار .

- نماذج للوقائع التي تقع المسؤولية فيها على الحكومة والجهات الأمنية المحسوبة عليها

١. واقعة تعذيب أفضى الى موت الضحية عمار ياسر سعيد سلطان – معسكر عشرين - مديرية صيره - محافظة عدن بتاريخ ٢٠١٩/٥/٣١م

تتلخص الواقعة بحسب ما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة بأنه في تاريخ ٢٠١٩/٥/١٨م، قامت قوة تتبع معسكر عشرين في مديرية صيره بمحافظة عدن باعتقال الضحية/ عمار ياسر وايداعه في المعتقل التابع للمعسكر، ثم قاموا بتعذيبه والاعتداء عليه واصابته باصابات بالغة في الرأس واجزاء متفرقه من جسمه مما أفضى الى موته بتاريخ ٢٠١٩/٥/٣١م الساعة السادسة فجرا.

وبحسب ما جاء في تقرير الراصد الميداني المكلف من قبل اللجنة، وما ورد في إفادات ذوي الضحية وشهادة الشهود الذين تم الاستماع إليهم من قبل اللجنة ومنهم: (ب . ي .س . س) و (و . ي . ت . م) و (ع . أ . س . ح) فأنه في تاريخ ٢٠١٩/٥/١٨م داهمت قوة تابعة لمعسكر عشرين التابع لما يسمى بقوات الحزام الأمني في مديرية صيره بمحافظة عدن منطقة البادري ، مكونة من عدة أطقم ومجموعة من الأفراد المسلحين وقاموا باعتقال الضحية عمار ياسر سعيد سلطان والذي يبلغ من العمر (٢٠ عام) وايداعه في المعتقل التابع للمعسكر ثم بعد ذلك تم تعذيبه بدنيا وضربه والاعتداء عليه حتى توفى تحت آثار التعذيب بتاريخ ٢٠١٩/٥/٣١م وبحسب ما تضمنته إفادة الشهود ممن كانوا معتقلين مع الضحية فان أفراد من جنود المعسكر كانوا يأخذون الضحية ويعيدوه بعد عدة ساعات وهو مضروب ويتألم وعليه آثار الضرب، إلى أن اخذوه في يوم وفاته ولم يعيدوه إلى المعتقل يومها وعلموا بعد ذلك بأنه توفى.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة في هذه الواقعة، وما احتواه ملف القضية من صور ووثائق وما ورد في أقوال ذوي الضحية وشهادة الشهود، تبين للجنة صحة وقوع الانتهاك، وأن الجهة المسؤولة عن هذا الانتهاك هي العناصر التابعة لمعسكر عشرين الواقع في مديرية صيره محافظة عدن، بقيادة المدعو إمام النوبي.

٢. واقعة تعذيب الضحية / محمد صالح القرميم مديرية عتق – محافظة شبوة بتاريخ ٢٠١٩/٦/٢٣م

تتلخص الواقعة كما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة وبحسب ما جاء في اقوال المبلغ (أ.ص.ع.ق.ع) وما ورد في شهادة الشهود الذين تم الاستماع اليهم من قبل اللجنة وهم (ص.ص.ع.ع) و (أ.ص.ع.أ) بانه واثناء اعتقال الضحية / محمد صالح القرميم بتاريخ ٢٠١٩/٦/٢٣م قام جنود السجن المركزي بشبوة وهم/ حسام الدحبول وفضل الضيني بآخراج الضحية من عنبر السجن وتغطية عينيه وضربه بالعصي والاسلاك في اماكن متفرقة من جسمه وكان يتم ضربه من اسفل ظهره حتى قدميه مما ادى الى حدوث اصابات مختلفة في جسمه.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي اجرتها اللجنة في هذه الواقعة وما احتواه ملف القضية من وثائق وصور وما ورد في اقوال ذوي الضحية وشهادة الشهود، تبين للجنة صحة وقوع الانتهاك وأن الجهة المسؤولة عن هذا الانتهاك هي ادارة سجن عتق المركزي التابعة لأدارة امن محافظة شبوة والجنديان حسام الدحبول وفضل الضيني.

٣. واقعة تعذيب الضحية/ فادي قاسم هيثم مثنى – مديرية الشيخ عثمان –عدن

تتلخص الواقعة وفقا لما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة وما جاء في إفادة ذوي الضحية وما ورد في شهادة الشهود ومنهم (م.ق.هـ. م) و (ح.أ.ص.ح) بانه بتاريخ ٢٠١٩/١/٢٠م الساعة ١١ مساءاً قامت مجموعه من العناصر المسلحة التابعة للواء الاول حماية رئاسية باعتقال الضحية/ فادي قاسم هيثم مثنى واقتياده على متن أحد السيارات التابعة لهم الى مكان مجهول حيث تعرض هناك للضرب والتعذيب والاعتداء عليه بأداة حديدية في منطقة الراس واجزاء متفرقة من جسده مما أدى الى أصابته اصابات بالغة ، ومن ثم تم بعد ذلك رميه في أحد الشوارع المهجورة في منطقة الممدارة وهو فاقد الوعي إلى أن تم العثور عليه من قبل بعض المواطنين وإسعافه الى أحد المستشفيات في مدينة عدن.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي اجرتها اللجنة في الواقعة، وما احتواه الملف من وثائق وصور وتقارير طبية وما ورد في شهادة الشهود وافادة الضحية، تبين للجنة ان الجهة المسؤولة عن هذا الانتهاك هي (عدد من العناصر التابعة للواء الاول حماية رئاسية).

رابعا: تفجير المنازل:

يعد تفجير المنازل مخالفة جسيمة واعتداء سافر على مبدأ الحق في السكن المنصوص عليه في المادة (١١) من العهد الدولي الخاص للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، خصوصا لما تحمله في طياتها من انعكاسات نفسية سلبية على أصحاب هذه المنازل وأطفالهم ونسائهم، ولما تتسبب فيه من تشتيت شمل العائلة وتهجيرهم قسرا وتشريدهم دون أي ذنب. وخلال الفترة التي يغطيها التقرير قامت اللجنة بالرصد والتحقيق في (١٤) حالة جميعها انفردت بها جماعة الحوثي :

- نماذج لوقائع تفجير منازل انتهت اللجنة من التحقيق فيها:

١. واقعة تفجير منزل الضحية/ محمد علي علي الفقيه – مديرية حريب القراميش – محافظة صنعاء بتاريخ ٢٠١٩/٣/٣١م

تتلخص الواقعة وفقا لما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة،وبحسب ما ورد في إفادات المبلغ وما أدلى به شهود الواقعة وهم من أهالي المنطقة ومنهم:(ف.ص.أ.أ) ١٧ سنة، و(م.ع.ع.أ) ٣٩ سنة، بأنه في صباح الأحد بتاريخ ٢٠١٩/٣/٣١م ، قامت مجموعة مسلحة من عناصر جماعة الحوثي بتفجير منزل الضحية/ محمد علي الفقيه الكائن في مديرية حريب القراميش بمحافظة صنعاء، وان المسلحين قبل ان يقوموا بتفجير المنزل قاموا بنهبة بالكامل والاستيلاء على كل ما فيه من اثاث ومواد منزلية وأدوات كهربائية كما افاد الشهود أن منزل الضحية يعد هو المنزل الثامن في القرية الذي تقوم جماعة الحوثي بتفجيره ونهب محتوياته .

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة، وما ورد من إفادات أقارب الضحية وما جاء في شهادة الشهود، وما احتواه ملف القضية من صور ومعلومات عن الواقعة تبين للجنة أن جماعة الحوثي بقيادة مشرف الجماعة في مديرية حريب القراميش بمحافظة صنعاء هي الجهة المسؤولة عن ارتكاب هذا الانتهاك.

٢- واقعة تفجير منزل الشيخ عبدالرحمن يحي حسن العماد بمنطقة الصبار مديرية الرضمة محافظة إب ٢٠١٥/٨/١٤م

تتلخص الواقعة بحسب ما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة وما اورد في تقرير النزول الميداني المرفوع من قبل راصد اللجنة أنه وبعد أن قامت جماعة الحوثي بالسيطرة على كامل مديرية الرضمة ومنطقة الصبار تم اقتحام منزل الشيخ/ عبدالرحمن يحي حسن العماد في منطقة الصبار بتاريخ ٢٠١٥/٨/١٤م ونهب كل محتويات المنزل المكون من أربعة أدوار وتم مصادرة كامل أثاث المنزل بما في ذلك الادوات الكهربائية والمجالس العربية والمكتبة الخاصة بالشيخ العماد وكذلك تم نهب ومصادرة سيارتين مملوكة للشيخ عبدالرحمن العماد وهما سيارة نوع هيلوكس موديل ٢٠١٠م و سيارة نوع صالون لاند كروزر موديل ٩٨م وبعد أن تم مصادرة وإفراغ كل أثاث ومحتويات المنزل التي تقدر بملايين الريالات قام المسلحين التابعين لجماعة الحوثي بوضع عدد كبير من العبوات المتفجرة في كل أنحاء المنزل وقاموا بتفجير المنزل المكون من أربعة أدوار وثلاثة ملحقات بشكل كامل حتى سووه بالتراب.

ومن خلال ما ورد في أقوال أقارب الضحية وما ادلى به شهود الواقعة ومنهم (م. أ. ن. ح) و(ن. ق. ع. أ) الذين كانوا متواجدين في المكان أثناء تفجير المنزل ان الضحية الشيخ عبدالرحمن العماد قد اضطرت عائلته إلى النزوح القسري من المحافظة بعد أن سيطرة جماعة الحوثي على المنطقة كما أكدوا أنه تم التوسط لدى قيادات جماعة الحوثي في المنطقة لإثنائهم عن القيام بتفجير المنزل والاكتفاء بالسيطرة عليه إلا أن تلك العناصر أكدت بأن أوامر تفجير المنزل قد صدرت اليهم من قائد الجماعة حسب قولهم وأن سبب تفجيرهم للمنزل هو لأنه قد تحول في الآونة الأخيرة إلى مركز لما اسموه بالدواعش .

النتيجة:

من خلال التحقيقات والمعاينة التي أجرتها اللجنة وما تضمنه ملف القضية من شهادات الشهود وبلاغات

أقارب الضحية وصور لمكان الواقعة وأوراق مرفقة بالملف تبين للجنة أن الجهة المسؤولة عن هذا الانتهاك هي جماعة الحوثي بقيادة زعيم الجماعة عبدالملك الحوثي ومشرف الجماعة في مديرية الرضمة .

٣- واقعة نهب وتفجير منزل هشام نصر صالح الربيعة - قرية المعزوب - مديرية دمت - محافظة الضالع بتاريخ ٢٠١٦\١\١٩م

تتلخص الواقعة بحسب ما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة وبحسب ما تثبته الوثائق والتقارير والصور المرفقة بالملف، وما جاء في إفادات اقارب الضحايا وشهادات الشهود الذين تم سماعهم من قبل اللجنة ومنهم: (ط.أ.ش) و (ن.ع.ن) بانه في صباح يوم الثلاثاء الموافق ٢٠١٦/١/١٩م، قامت مجموعة مسلحة من عناصر جماعة الحوثي باقتحام منزل الضحية/ هشام نصر صالح الربيعة الواقع في قرية المعزوب، مديرية دمت محافظة الضالع واخراج العائلة منه بالقوة، ونهب كل محتوياته، ثم قاموا بعد ذلك بتفخيخ المنزل وزرع العبوات الناسفة فيه وتفجيره، مما ادى الى تهدم المنزل بالكامل وتضرر عدد من منازل المواطنين المجاورة بأضرار بالغة وبعضها اصبحت غير صالحة للسكن، ومنها منازل الضحايا:

م	اسم الضحية	نوع الضرر
١	محمد احمد عبدالله المطيري	تشقق الجدران وتهشم النوافذ
٢	محسن مثنى عبدالله الربيعة	فجوات وشقوق في الجدران وتهشم النوافذ
٣	يحيى احمد عبدالله المطيري	تشققات في المنزل وتهشم النوافذ
٤	عبدالباري محمد محسن القعر	تشقق جدران المنزل بفجوات كبيرة وتهشم النوافذ
٥	مانع احمد علي القعر	تضرر كلي للواجهة المقابلة لمنزل/ هشام نصر الربيعة

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي اجرتها اللجنة في هذه الواقعة والادلة والصور والتقارير التي حصلت عليها والمرفقة بالملف وما ورد في اقوال الشهود والضحايا تثبت لدى اللجنة صحة حصول الانتهاك، وان الجهة المسؤولة عن ارتكاب هذا الانتهاك هي جماعة الحوثي بقيادة مشرف الجماعة في مديرية دمت المدعو حسين الحلقي.

القسم الثالث الانتهاكات المتعلقة بالنساء:

أوضحت اللجنة في تقاريرها السابقة الاطار القانوني الذي تعمل من خلاله بالتحقيق في انتهاكات حقوق الانسان ومنها التشريعات الوطنية بالإضافة الى المواثيق الدولية ومنها الاتفاقية الدولية للقضاء على كافة اشكال التمييز ضد المرأة والتي صادقت عليها اليمن ، إضافة الى قرار مجلس الامن رقم ١٣٢٥ ، ونظرا لخطورة الوضع الذي تعيشه النساء في ظل ضعف سلطة الدولة واشتعال الحرب في كثير من المناطق اليمنية وما صاحب ذلك من انتهاكات طالت كافة فئات المجتمع اليمني بما في ذلك الفئات

الأكثر ضعفا وفي مقدمتها النساء ونتيجة لتوسع ظاهرة الاعتداء على النساء وزيادة عدد الانتهاكات المرتكبة بحقهن في كثير من المحافظات فقد أولت اللجنة هذا الجانب كثير من الاهتمام ، وتأكيدا لذلك وبالإضافة الى تناول موضوع انتهاكات حقوق الانسان ضد النساء ضمن أنواع الانتهاكات الأخرى المختلفة التي تعرضها اللجنة في تقاريرها ، أفردت في فيما يلي عرض موجز لبعض أهم النماذج المتعلقة بانتهاكات حقوق الانسان ضد النساء لتوضيح مستوى وأشكال الانتهاكات ضد النساء في كافة المناطق ومن جميع الاطراف .

١. واقعة اعتقال الناشطة ذكرى حندج بمدينة العمال في مديرية الميناء محافظة الحديدة بتاريخ ٢٠١٨/١١/٢٢م

تتلخص الواقعة وفقاً لما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة ، أنه في تمام الساعة (٥:٣٠) مساءً بتاريخ ٢٠١٨/١١/٢٢م تم اعتقال الناشطة ذكرى سعيد عبدالله حندج من قبل جماعة الحوثي من مدينة العمال بمديرية الميناء محافظة الحديدة .

وبحسب ما ورد في إفادة الضحية وشهادات الشهود الذين تم سماعهم من قبل اللجنة ومنهم (س. ب. ع) و (ع. ا.ع) فأنه في تمام الساعة (٥:٣٠)مساءً بتاريخ ٢٠١٨/١١/٢٢م تم اعتقال ذكرى سعيد الناشطة في المجال الانساني والتي تعمل في لجنة محلية لمساعدة النازحين من أمام مركز الهلال الأحمر اليمني في مدينة العمال بمدينة الحديدة من قبل خمسة مسلحين واثنتين من النساء مما يسمى (بالزينبيات) وجميعهم من العناصر التابعة لجماعة الحوثي وانه وبعد اعتقال الضحية تم اقتيادها مباشرةً الى مبنى ادارة البحث الجنائي بحي الربصة وهناك تم مصادرة الشنطة الخاصة بها والتي تحتوي على دفاتر وأقلام وجهاز تلفون ثم اقتادوها بنفس الليلة الى السجن المركزي بالحديدة وهناك قاموا بالتحقيق معها وتهديدها بالتعذيب والقتل من اجل الاعتراف الإجباري بالتهم التي نسبت اليها ومن بينها التخابر مع التحالف والحكومة الشرعية وتكوين شبكة مخابرات , كما تم بعد ذلك وضعها في زنزانة انفرادية مظلمة وضيقة ومنعدمة التهوية لمدة ثلاثة أيام أصيبت خلالها الضحية بحالة اختناق بسبب ارتفاع درجة الحرارة والرطوبة العالية وانعدام الهواء وعدم صلاحية الطعام المقدم لها للأكل وعدم وجود دورة مياه حيث طلب منها ان تقضي حاجتها في نفس الغرفة ،ثم بعد مرور ثلاثة أيام من التحقيق والإرهاب والسجن الانفراد تم نقل الضحية الى احد العنابر الجماعية في السجن حيث أمضت هناك مدة « ثلاثة شهور» وتم إخراجها من السجن بعد ذلك والافراج عنها من قبل جماعة الحوثي من خلال مفاوضات ومحاولات أجرتها لجنة إعادة الانتشار التابعة للحكومة مع وفد لجنة إعادة الانتشار التابعة لجماعة الحوثي وتم الاتفاق على إخراجها من السجن مقابل الإفراج من قبل القوات الحكومية عن مقاتل من جماعة الحوثي كان أسير بيد القوات الحكومية وقد تم الافراج عن الضحية في يوم الأربعاء بتاريخ ٢/٢/٢٠١٩م وتسليمها لوفد لجنة إعادة الانتشار الحكومية في ميناء الحديدة في مقر السفينة التابعة للأمم المتحدة .

<u>النتيجة:</u>

من خلال التحقيقات التي أجرتها ، وما ورد في شهادات الشهود الذين استمعت اليهم اللجنة ، فإن جماعة الحوثي بقيادة مشرف الجماعة في محافظة الحديدة هي المسؤولة عن ارتكاب هذا الانتهاك.

٢- واقعة اصابة الضحية / صفية عبده علي ناجي القيسي – مذيخرة – محافظة اب

تتخلص الواقعة، وفقاً لم تضمنه ملف التحقيق لدى اللجنة بانه في صباح يوم الجمعة بتاريخ ٢٠١٧/٤/٢١م قام احد المسلحين التابعين لجماعه الحوثي في محافظة اب مديرية مذيخرة ويدعى صلاح أمين أحمد حارث بإطلاق النار على الضحية صفية علي ناجي القيسي عندما كانت متواجدة امام احد مراكز الاعتقال التي استحدثتها جماعة الحوثي في سوق الشرقي لغرض المطالبة بالإفراج عن ابنها الذي تم اعتقاله وايداعه في هذا المعتقل.

وبحسب إفادات ذوي الضحية، وأقوال الشهود الذين استمعت إليهم اللجنة، ومنهم: (م أ. ق و (م. ق أ.)، فإنه عندما علمت الضحية صفية عبده علي القيسي أن ابنها عبدالله قايد سيف الفضلي المعتقل لدى جماعة الحوثي موجود في أحد المعتقلات السرية التابعة للجماعة في مدخل سوق الشرقي توجهت في صباح يوم الجمعة ٢٠١٧/٤/٢١م إلى المكان للمطالبة بالإفراج عن ابنها وعندما وصلت الضحية إلى المبنى الذي يقع فيه المعتقل والذي كان بجوار احد النقاط الأمنية في مدخل السوق والذي يشرف عليه القيادي الحوثي المدعو علي أحمد عبده مرشد والملقب بأبو علي قامت الضحية بالوقوف امام بوابة المبنى ورفع صوتها للمطالبة بالإفراج عن ابنها والاحتجاج على اعتقاله دون وجه حق وعندما تجمع حولها عدد من الاشخاص المتواجدين في المكان قام احد العناصر التابعة لجماعة الحوثي ويدعى صلاح أمين أحمد حارث بإشهار سلاحه على المواطنين المتجمعين في المكان وتهديدهم بالزج بهم في المعتقل اذا لم يتفرقوا وعندما رفضوا الاستجابة له قام بإطلاق النار مباشرة باتجاه الضحية لا رهاب المواطنين ودفعهم الى الهروب وهو ما ادى الى إصابة الضحية بطلقة في الرأس تسببت في فقدان عينها اليمنى واعاقة في حركة الفكين حيث أصبحت الضحية عاجزة عن تناول الطعام ويتم تغذيتها عن طريق انبوب صناعي كما اصيب في الواقعة شخص اخر كان بجوار الضحية ويدعى عارف عبدالله ملهي برصاصة حيث أصيب بطلقة في الرجل .

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة، وما ورد في شهادات الشهود وما تضمنه ملف القضية من صور ووثائق وتقارير طبية متعلقة بالواقعة ، فقد ثبت لدى اللجنة ان الجهة المسؤولة عن هذا الانتهاك هي جماعة الحوثي بقيادة مشرف الجماعة في المحافظة والقيادي في الجماعة المدعو علي أحمد عبده مرشد الملقب بأبو علي ، وحارس المعتقل الذي قام بإطلاق النار على الضحية المدعو صلاح أمين أحمد حارث.

٣- واقعة اعتقال الضحيتان (ابتسام فرحان أحمد محمد علي الزراري ٢٤سنه وهيفاء فرحان أحمد محمد علي الزراري) ٢٢سنه – مقبنة محافظة تعز

تتلخص الواقعة بحسب ما جاء في إفادات ذوي الضحايا وما ورد في شهادات الشهود الذين تم سماعهم من قبل اللجنة ومنهم:- (ف ,أ,م) و (ف,ق,ع) و(أ,ف,أ) بان الضحيتان ابتسام وهيفاء فرحان الزراري كانتا متواجدتان في قرية بيت الزراري مديرية مقبنة وبعد ان قامت جماعة الحوثي بتفجير منازل والدهن وأخوهن في القرية ,وعندما وصل اليهن خبر أن عناصر جماعة الحوثي توعدوا باعتقالهن للضغط على اخوهن من اجل تسليم نفسه , قمن بالهرب من المنطقة خوفا على أنفسهن وهربن إلي قرية المطاعة بمديرية مقبنة شمير عند اناس من جماعتهن ,وبعد هروبهن كن يسمعن اشخاص بجوار البيت الذي يقمن فيه يراقبوا المنزل ويتتبعوا أثرهن وفي صباح يوم٢٠١٩/٢/٢٢م الساعة الثامنة

والنصف حضر إلي جوار المنزل عدة أطقم عسكرية تحمل عدد من المسلحين التابعين لجماعة الحوثي ومن ضمنهم عناصر نسائية وجميعهم بقيادة المدعو عبدالرحمن الجرزي الذي ابلغ ابتداء القرية عند وصوله الى امام المنزل بانه حضر بأمر من قائد الجماعة في المنطقة ويدعى ابو علي القرشي ثم قام المسلحين بتطويق المنزل واعتقال الضحيتين بعد ان ابلغوهن بأنه سيتم التحقيق معهن فقط واعادتهن الى المنزل وان عليهن الذهاب الى الطقم النسائي وتم إخراجهن من المنزل واقتيادهن حافيات الاقدام وبشكل مهين ولم يسمح لهن حتى بتغطية رؤوسهن كما تم وضعهن على متن الطقم العسكري من الخارج والمضي بهن إلي منطقة سقم المركز ومن هناك تم أخذهن الي جهة مجهولة وبعد المتابعة والاتصال من قبل أقاربهن ومن خلال بعض الأشخاص الذي كان لهم علاقات جيدة مع قيادات جماعة الحوثي تم معرفة مكان اعتقالهن وانهن نقلن الى منطقة الحوبان في مدينة تعز حيث اعتقلن هناك قرابة الخمسة أيام في بيت إحدى النساء المنتميات إلي الجماعة وتدعى عزية .

وبعد المتابعة من قبل أهالي القرية تم الافراج عن الضحيتين بعد أن قام أخوهن ماجد بتسليم نفسه لجماعة الحوثي مقابل الإفراج عن اختيه حيث تم تسليمهن لخالهن الذي التزم بعدم مغادرتهن للمنطقة الي اي مكان.

النتيجة

من خلال ما ورد في إفادات المبلغين وما جاء في شهادات الشهود وما تضمنه ملف القضية وما قامت به اللجنة من تحقيقات تبين للجنة ان الجهة المسؤولة عن هذه الانتهاك هي جماعة الحوثي بقيادة كلا من أبو علي القرشي وعبدالرحمن الجرزي.

٤. اعتقال الضحية نجوى عبدالله محمد المؤيد – قرية متع – مديرية المنار – محافظة ذمار بتاريخ ٢٠١٩/٣/٧م

تتلخص الواقعة بأنه في يوم الخميس الساعة (١٠:٠٠) صباحاً بتاريخ ٢٠١٩/٣/٧م قام القيادي في جماعة الحوثي المدعو زيد المؤيد ومعه مجموعه من عناصر الجماعة باعتقال الحاج عبدالله المؤيد وابنته نجوى والأمين الشرعي بالمنطقة على خلفية زواج الضحية بشخص لا ينتمي الى بني هاشم او ما يسموا بالسادة .

وبحسب ما ورد في افادة ذوي الضحية وما أدلى به شهود الواقعة من أهالي المنطقة ومنهم (ع. غ. ع. أ) ، و(أ. م. ع. أ) ، فان القيادي في جماعة الحوثي في منطقة المنار المدعو زيد المؤيد اقتحم منزل ابن عمه والد الضحية/ عبدالله المؤيد وقام باعتقاله هو وابنته كما قام باعتقال الأمين الشرعي للقرية وذلك بسبب موافقة والد الفتاة على تزوجيها من شخص يدعى محمد أحمد الآنسي وهو ينتمي الى احد القبائل في انس ولا ينتمي إلى أسرة ما يسمى بالسادة الهاشميين ثم انه وبعد ان تم اعتقال المذكورين تم نقلهم إلى مبنى إدارة أمن مديرية المنار وارسال عدد من المسلحين للبحث عن الزوج لإجباره على تطليق الفتاة الا أنه اختفى ولم يتم العثور عليه واستمر المعتقلين قيد الاعتقال في مبنى المديرية لعدة أيام .

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة، وما ورد في إفادات ذوي الضحية وما احتواه ملف القضية من معلومات عن الواقعة تبين للجنة أن جماعة الحوثي بقيادة/ المدعو زيد المؤيد ومشرف الجماعة في

مديرية المنار بمحافظة ذمار هم المسؤولين عن ارتكاب هذا الانتهاك.

٥. واقعة إعتقال وتعذيب الضحية نجاة أحمد غرامة في مدنية مأرب – محافظة مأرب بتاريخ ٢٠١٦/٩/٥م

تتلخص الواقعة بأنه بتاريخ ٢٠١٦/٩/٥م وفي تمام الساعة التاسعة مساءا قامت مجموعة مسلحه تابعة لقسم شرطة مدنية مأرب بمداهمة منزل الضحية « نجاة أحمد حسين غرامة» واعتقالها مع والدتها بدرية حمود الربوعي وأخيها حسين أحمد غرامه ووالدها حسين غرامة وتعذيبهم على خلفية إتهام اخو الضحية بقضية جنائية.

و بحسب ما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة ومن تقارير طبية وصور للضحايا ومستندات وما ورد في إفادة ذوي الضحايا وشهادة الشهود ومنهم: (ش.ن.ا) و (هـ.ع.س) فإنه وبتاريخ ٢٠١٦/٩/٥م قامت مجموعة من عناصر قسم شرطة مدينة مأرب بقيادة مدير القسم المدعو عادل الصايدي باقتحام وتفتيش منزل الضحية واعتقالها وذلك بعد قيامهم باعتقال أخيها حسين أحمد حسين غرامة على خلفية اتهامه بقضية جنائية واعتقال والدة الضحية بدرية حمود الربوعي عند ذهابها مع عاقل الحارة للمراجعة على ابنها ، ثم أن عناصر القسم بقيادة المدعو عادل الصايدي ونائبة المدعو عزالدين الريمي وبعد قيامهم بمداهمة المنزل وتفتيشه في ساعة متأخرة من الليل قاموا باعتقال الضحية نجاة أحمد غرامة واقتيادها الى مقر القسم حيث تعرضت هناك للتعذيب هي ووالدتها ووالدها عن طريق الضرب بالعصي والاسلاك والصعق بالكهرباء في أجزاء متفرقة من اجسامهم وعلى نحو ما ورد في الوثائق والمستندات والتقارير الطبية المرفقة في ملف القضية استمر اعتقال والدة ووالد الضحية في قسم شرطة المدينة لمدة خمس عشر يوم فيما استمر اعتقال الضحية نجاة لمدة ثلاثة أيام، كما تم مصادرة تلفونها وبعض متعلقاتها الشخصية.

النتيجة :

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة وما تضمنه ملف القضية من مستندات وتقارير وما ورد في شهادة الشهود وافادات الضحايا وذويهم تبين للجنة أن الجهة المسئولة عن ارتكاب هذا الانتهاك هي إدارة وأفراد قسم شرطة مدينة مأرب بقيادة كلا من المدعو عادل الصايدي مدير القسم ونائبه عزالدين الريمي.

القسم الرابع : قصف الطائرات الأمريكية بدون طيار (الدرونز)

خلال الفترة التي يغطيها التقرير، تم الرصد والتحقيق في عدد واقعتين ادعاء بانتهاك تتعلق بقيام ما يسمى بالطائرات الأمريكية بدون طيار (الدرونز)، باستهداف وقصف المدنيين في اليمن، تم التحقيق فيهما من قبل اللجنة وجمع الأدلة والمعلومات بشأنهما، وقد تسبب القصف في الواقعتين في سقوط عدد (٩) قتلى، جميعهم من المدنيين.

الوقائع التي تم التحقيق فيها من قبل اللجنة:

١. واقعة قصف سبعة من الضحايا المدنيين في منطقة المعينه بمديرية الصعيد محافظة شبوة بتاريخ ٢٠١٨/١/٢٧م

تتلخص الواقعة وفقا لما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة بانه في تمام الساعة الثانية عشر ليلا بتاريخ ٢٠١٨/١/٢٧م تعرضت سيارة من نوع صالون لاند كروزر موديل ١٩٨٨م كان على متنها (٧) مواطنين للقصف من قبل طائرة بدون طيار يرجح انها امريكية مما أدى الى مقتلهم جميعا واحراق وتدمير السيارة التي كانوا عليها والضحايا هم:

	الاسم	العمر
1	صالح محمد علي بن علويه	٤٩ سنة
2	زياد صالح محمد علي بن علويه	٢٠ سنة
3	خالد فرج محمد علي بن علويه	٣٧ سنة
4	علي فرج محمد علي بن علويه	٣٤ سنة
5	نبيل سالم محمد باعدلان	٤٠ سنة
6	مبارك محمد صالح حديج	٤١ سنة
7	نجيب محمد صالح الصمع حديج	٢٥ سنة

ووفقا لما ورد في تقرير الفريق المكلف بالنزول من قبل اللجنة الى مكان الواقعة ، وما تم التقاطه من صور لبقايا الحطام المتناثر من مكان الواقعة وما جاء في إفادات ذوي الضحايا وشهادات الشهود الذين استمعت اليهم اللجنة ومنهم (ج.ف.م.ع) و (م.ح.م.ب) فانه وفي يوم السبت الموافق ٢٠١٨/١/٢٧م الساعة الثانية عشر ليلا واثناء ذهاب الضحايا على متن سيارة الضحية/ صالح محمد بن علويه للبحث عن ابنه المفقود وهو طفل عمره (١٤) سنة والذي اختفى بمنطقة الصعيد وعند وصولهم الى وادي سرع بمنطقة المعينه قامت طائرة بدون طيار يرجح انها امريكية كانت تحلق على علو منخفض بإطلاق صاروخ على السيارة التي تقل الضحايا مما أدى الى تدمير واحتراق السيارة ومقتل جميع من كانوا عليها وعددهم (٧) اشخاص جميعهم من المدنيين ولا علاقة لهم باي تنظيم ارهابي وقد شوهدت جثتهم وهي متفحمة ومتناثرة الى اشلاء داخل وخارج السيارة .

٢- واقعة قصف مدنيين في منطقة ذي كالب – مديرية القريشية محافظة البيضاء بتاريخ ٢٠١٨/١/١م

تتلخص الواقعة وفقا لما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة، بانه وفي تمام الساعة الثانية والنصف ظهرا بتاريخ ٢٠١٨/١/١م قامت طائرة امريكية بدون طيار بقصف شخصين مدنيين كانوا بجوار مزرعة تابعة لهما تبعد عن منزلهما حوالي (٣٠٠) متر ادت الى مقتلهما وتفحم جثتيهما وتمزقها الى اشلاء والضحايا هم:

م	الاسم	العمر
1	محمد منصر صالح ابو صريمه	٧٠ سنة
2	محمد ناجي ابو صريمه	٢٥ سنة

وبحسب ما ورد في إفادات ذوي الضحايا وما جاء في شهادات الشهود الذين استمعت اليهم اللجنة ومنهم (م.ص.م.أ) و (أ.ج.ع.ب) و (ع.ع.أ.ص) بانه وبتاريخ ٢٠١٨/١/١م وعندما كان الضحيتين محمد منصر ابو صريمه ومحمد ناجي ابو صريمه جلوس بجوار المزرعة التابعة لهما كان هناك طائرة بدون طيار يرجح انها امريكية تحلق منذ الصباح في سماء المنطقة وثم تفاجئ الاهالي بسماع انفجار كبير تبين فيما بعد انه لصاروخ تم اطلاقة من قبل الطائرة بدون طيار بشكل مباشر على الضحيتين مما أدى الى تفحمهما وتناثر اشلائهما في موقع القصف، كما اكد الاهالي الذين تم الاستماع لافادتهم من قبل اللجنة ان الضحيتين كانا من المدنيين ويعملان في الزراعة وليس لهما اي ارتباط بأي جماعة إرهابية.

النتيجة:

من خلال ما قامت به اللجنة من اعمال تحقيق في حالات الادعاءات المشار اليها، بالإضافة الى عدد من الوقائع الأخرى المتعلقة بقصف الطائرات الامريكية لمواطنين يمنيين من المدنيين، خلصت اللجنة الى مسئولية القوات الامريكية، بالشراكة مع الحكومة اليمنية التي سمحت بمثل هذه التدخلات، عن ارتكاب هذا النوع الخطير من الانتهاكات. وتأكيدا لما تضمنته اللجنة في تقاريرها السابقة بهذا الشأن فان اللجنة الوطنية تحذر من مغبة استمرار مثل هذه الضربات، ومواصلة قتل واستهداف المواطنين المدنيين الامنين، كما تؤكد اللجنة على ضرورة التزام الحكومة اليمنية بنصوص الدستور والقوانين الوطنية والتي تؤكد وجوب حماية المواطنين من كل اعتداء. وتوجب تقديم المتهمين باي اتهامات الى القضاء وترى اللجنة انه على الحكومة المبادرة الى دفع التعويضات العادلة للمتضررين من تلك الانتهاكات ووضع حد للتجاوزات التي ترتكبها الطائرات الامريكية بدون طيار في اليمن وبأسرع وقت.

سابعا : التحديات

١. استمرار النزاع والعمليات العسكرية وأتساع دائرتها التي أدت إلى زيادة عدد الانتهاكات وتنوعها.

٢. عدم التزام أطراف النزاع بمبادئ القانون الدولي الإنساني الخاصة بالتمييز والضرورة العسكرية ، ومبدأ التناسب أثناء تنفيذ الهجمات العسكرية وتعريض المدنيين للخطر.

٣. عدم تعاون بعض أطراف النزاع مع اللجنة الوطنية للتحقيق وتأخر بعض الجهات في الرد على الاستفسارات الموجهة إليها من اللجنة بشأن ادعاءات الانتهاكات المنسوبة إليها.

٤. صعوبة التنسيق مع بعض الأجهزة الأمنية في المحافظات المحررة نظرا لتعدد الجهات المشرفة عليها.

٥. صعوبة التنقل في جميع المديريات التي تشتعل فيها الحرب بسبب قطع الطرقات الرئيسية وزراعتها بالألغام ووعورة الطرق الفرعية.

ثامنا: التوصيات:

تؤكد اللجنة على ضرورة التزام جميع الأطراف والجهات بالتوصيات الواردة في تقاريرها السابقة ، وبالإضافة إلى ذلك توصي اللجنة بما يلي

أ- توصيات إلى جميع أطراف النزاع والجهات الأخرى:

١. الالتزام بقواعد ومبادئ القانون الدولي الإنساني المتعلقة بحماية المدنيين والاعيان والمرافق المدنية وعدم ترويع المدنيين أو تعريض حياتهم للخطر.

٢. الامتناع عن مهاجمة المواقع الثقافية والتاريخية والمرافق الطبية ووسائل النقل الطبي والعاملين فيها وعدم استخدامها في الاعمال الحربية.

٣. اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لحماية النازحين داخليا وضمان حقهم في العودة الآمنة وحقهم في الحصول على الأمن والسلامة ووصول المساعدات الإنسانية بمختلف أشكالها لها.

٤. تسهيل حصول المواطنين على الموارد والوسائل اللازمة لضمان العيش الكريم ، وعدم إعاقة وصول المساعدات الإنسانية المقدمة من الهيئات الدولية والإقليمية والوطنية.

٥. الكف عن جميع الممارسات المتعلقة بتقييد الحرية و الاخفاء القسري والتعذيب للمواطنين، وعدم التذرع بالظروف الاستثنائية والأمنية لمصادرة حقوق المواطنين المكفولة لهم بموجب القانون.

٦. اتخاذ الإجراءات والتدابير العاجلة بحق الافراد والقيادات الخاضعة لها و المسئولة عن ارتكاب انتهاكات حقوق الانسان.

٧. التعاون مع اللجنة الوطنية وطاقمها في كافة المحافظات، وتسهيل وصول أعضائها وفريق التحقيق المساعد والراصدين إلى جميع أماكن وقوع الانتهاكات، وتزويدها بكافة المعلومات المطلوبة.

ب- توصيات الى الحكومة اليمنية:

١. محاسبة المسئولين عن الانتهاكات من الافراد والقيادات الأمنية والعسكرية التابعة للحكومة الشرعية وسرعة إستكمال ملفات التحقيق وتقديمهم الى القضاء.

٢. العمل على توحيد الأجهزة الأمنية والعسكرية وإخضاعها لقيادة موحدة ، والقيام بالإصلاحات اللازمة لكفالة حفظ الأمن والاستقرار وحماية المواطنين.

٣. اتخاذ الإجراءات اللازمة لتقديم العون والحماية للفئات الضعيفة مثل الأطفال والنساء والنازحين وإعادة تفعيل دور الرعاية الاجتماعية ومراكز الايواء.

٤. إيقاف جميع أشكال الانتهاكات المتعلقة بتقييد الحريات التي تتم في مناطق سيطرة الحكومة ، والافراج الفوري عن جميع المعتقلين واتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان عدم تكرار مثل هذه الانتهاكات.

٥. القيام بالإصلاحات الاقتصادية التي من شأنها إيقاف تدهور العملة و تحمل الحكومة لمسؤولياتها في حل مشكلة صرف مرتبات الموظفين في كافة محافظات الجمهورية.

٦. حماية الحق في الحركة والتنقل لكافة المواطنين بين المدن، ومحاسبة المتسببين في أعمال التضييق والمعاملة المهينة للمواطنين أثناء تنقلهم بين المدن.

٧. تفعيل دور القضاء ومؤسسات إنفاذ القانون وإعادة تأهيل المنشآت العقابية وضمان خضوعها لإشراف ورقابة القضاء.

٨. سرعة الرد على استفسارات اللجنة وتسهيل حصولها على المعلومات المتعلقة بالوقائع التي تقوم بالتحقيق فيها.

ج- توصيات الى قوات التحالف العربي :

١. الالتزام بقواعد القانون الدولي الإنساني ، والتأكيد على المراجعة الشاملة لقواعد الاشتباك، بما فيها حظر الهجمات التي تستهدف المدنيين او الهجمات التي تسُببّ خسائر مدنية.

٢. إجراء تقييم شامل للأضرار الناتجة عن وقائع قصف الطيران ، والإستمرار في تقديم تعويضات كافية للضحايا المدنيين وذويهم والأضرار التي لحقت بممتلكاتهم .

٣. اتخاذ المزيد من الاحتياطات والاجراءات الاحترازية قبل تنفيذ الهجمات لخفض نسبة الاضرار التي قد تلحق بالمدنيين، والتمييز بن المدنيين والأهداف العسكرية.

٤. إستمرار العمل على تسهيل عملية وصول المنظمات الإنسانية لإيصال المساعدات الضرورية إلى المواطنين في كافة انحاء اليمن.

٥. المساعدة في تذليل الصعوبات التي تحول دون عودة جميع مؤسسات الدولة لممارسة عملها من العاصمة المؤقتة عدن.

٦. تكثيف الدعم الاقتصادي للحكومة اليمنية بما يضمن إيقاف تدهور العملة وتوفير الخدمات للمواطنين ، و الاستمرار بتقديم الغوث والمساعدات الإنسانية للمواطنين في كافة انحاء البلاد .

٧. سرعة الرد على استفسارات اللجنة بشأن ادعاءات الانتهاكات المنسوبة الى قوات التحالف العربي.

د- توصيات الى جماعة الحوثي:

١. الالتزام بالقرارات الأممية ذات الصلة وبقواعد ومبادئ القانون الدولي الإنساني والامتناع عن استهداف المدن والتجمعات السكانية وعدم استحداث ثكنات عسكرية في المناطق الاهلة بالسكان وتعريض المدنيين للخطر.

٢. الكف عن جميع الممارسات المتعلقة بحجز الحرية و الاعتقالات التعسفية والتعذيب والاخفاء القسري بحق المواطنين ، ووقف إجراءات ما يسمى بمحاكمة النشطاء والمعارضين السياسيين والصحفيين.

٣. الإفراج الفوري عن كافة المعتقلين تعسفيا والكشف عن مصير المخفيين.

٤. التوقف عن زراعة الألغام والالتزام بإعطاء خرائط توضيحية بمناطق زراعة الألغام.

٥. التوقف عن تجنيد الأطفال ممن هم دون سن ١٨ سنة، وعدم الزج بهم في جبهات القتال.

٦. الامتناع عن الممارسات التمييزية ضد النساء وإيقاف جميع الانتهاكات التي تطالهن بما في ذلك الاعتقال والتعذيب والمعاملة اللاإنسانية والحد من حقهن في حرية الحركة والتنقل.

٧. تكليف ضابط اتصال للرد على استفسارات اللجنة والتعاون معها بشأن التحقيقات التي تقوم بها في ادعاءات الانتهاكات المنسوبة إلى جماعة الحوثي.

هـ- توصيات الى المجتمع الدولي:

١. إلـزام أطـراف النـزاع فـي اليمـن والجهـات الأخـرى بضـرورة احتـرام مبـادئ القانـون الدولـي الإنسـاني والقانـون الدولـي لحقـوق الإنسـان ، وفتـح الممـرات الآمنـة لتحـرك المواطنيـن وتنقلهـم ووصـول المسـاعدات إليهـم.

٢. زيـادة الدعـم للعمليـات الإغاثيـة والمسـاعدات الإنسـانية والإفصـاح عنهـا بشـفافية ومراجعـة آليـة عملهـا والتنسـيق فـي ذلـك مـع الحكومـة اليمنيـة.

٣. العمـل علـى إقنـاع أطـراف النـزاع باسـتئناف عمليـة السـلام، وضمـان بسـط الدولـة سـلطتها علـى كافـة تـراب الجمهوريـة اليمنيـة، ومسـاءلة المسـؤولين عـن الانتهـاكات، وإنصـاف الضحايـا.

٤. مسـاعدة الحكومـة اليمنيّـة فـي تفعيـل مؤسسـات الدولـة الاقتصاديـة والخدميـة والأمنيـة بمـا يكفـل توفـر العيـش الكريـم لليمنيـن واسـتقرار اليمـن وتطـوره.

٥. الاسـتمرار فـي دعـم عمـل اللجنـة الوطنيـة للتحقيـق فـي ادعـاءات انتهـاكات حقـوق الإنسـان بمـا يكفـل تنفيـذ قـرارات مجلـس حقـوق الانسـان وإسـتمرار قيـام اللجنـة بالتزاماتهـا وإسـتكمال تحقيقاتهـا بمهنيـة وشـفافية فـي كافـة الانتهـاكات فـي الجمهوريـة اليمنيـة والمرتكبـة مـن جميـع الأطـراف.